السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة

/http://alsori.net

0997326096

alsorilklalsoreen@gmail.com

صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

هوامش

السيطرة على السلاح المنفلت في سوريا.. بين الفوضى المجتمعية والتحديات الأمنية

تقرير/ جمانة الخالد

في شوارع سوريا التي أنهكها النزاع، لم يعد صوت الرصاص يقتصر على جبهات القتال البعيدة، بل أصبح جزءاً من السمفونية اليومية للحياة. رصاصة طائشة هنا، وجريمة انتقام هناك، وطفل يسقط بينهما ضحية لواقع مرير لم يختره. المشهد لم يعد يحتمل التبسيط؛ فالسلاح لم يعد أداة حرب مؤقتة، بل تحول إلى ظاهرة مجتمعية معقدة تخترق النسيج الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للسوريين، وتضع البلاد على حافة الهاوية.

تخيل أنك تسير في حي من أحياء دمشق أو حمص أو حماة، حيث تسمع أحياناً أصوات انفجارات بعيدة أو قريبة، لكن الأخطر هو ما لا تراه العين. في جيوب الكثيرين، مسدسات صغيرة، وفي بيوت أخرى، بنادق تختبئ خلف الأبواب، وفي الأزقة الضيقة، صفقات خفية تتم بكل سلاسة. لقد أصبح السلاح عملة متداولة، وسلعةً أساسية في السوق السوداء، ولغةً للحوار عندما تعجز الكلمات. الأرقام تتحدث عن ملايين القطع المنتشرة، وعن نسب مروعة لامتلاك الأسر للأسلحة، خاصة في المناطق الحدودية حيث يغيب القانون ويحضر الخوف.

هذه الأسلحة لم تأتِ من فراغ. فبعد سنوات من الصراع، تحولت سوريا إلى سوق مفتوحة للسلاح، يتدفق من مخازن النظام السابق التي نهبت بشكل منظم، ومن الدعم الخارجي للمعارضة، ومن عمليات التهريب عبر الحدود المفتوحة. لقد انهارت منظومة الأمن، وانهارت معها القدرة على ضبط هذه الكميات الهائلة. تقارير دولية تشير إلى أن سوريا قد تسير على خطى ليبيا وأفغانستان، لتصير مصدراً رئيسياً لتجارة السلاح غير المشروع في المنطقة. حوادث الضبط في لبنان والأردن تؤكد ذلك، حيث يتم ضبط أسلحة متطورة كان مقرراً أن تكون في يد النخب العسكرية فقط.

لكن الخطر الحقيقي لا يكمن في انتشار السلاح بحد ذاته، بل في تحوله إلى أداة للهيمنة الاجتماعية والسيطرة المحلية. لقد أصبح الانتماء المسلح هو الهوية الجديدة التي تتفوق على الانتماء المهني أو التعليمي. في الأرياف والمناطق العشائرية، تحولت الخلافات البسيطة إلى مواجهات مسلحة تزهق الأرواح وتعمق الانقسامات. الشباب، اليائس من فرص العيش الكريم، يجد في حمل السلاح مصدراً للرزق أو على الأقل للحماية. وهكذا، تدور عجلة العنف في حلقة مفرغة، حيث يغذي الاقتصاد غير المشروع – من تهريب وجباية – استمرار هذه الظاهرة ويجعل من الصعب كسرها.

الآثار النفسية والاجتماعية لا تقل خطورة. لقد غرس السلاح ثقافة من الخوف والريبة بين الناس. الأطفال لم يعودوا يلعبون بحرية، والكبار يمشون في الشوارع وهم يحملون همّاً ثقيلاً وخوفاً من أي صوت مفاجئ. القلق الاجتماعي أصبح سيد الموقف، والعنف تحول إلى آلية للتفريغ عن الإحباطات المتراكمة. الباحثون يحذرون من انهيار رأس المال الاجتماعي، ومن صعوبة تحقيق أي مصالحة مجتمعية في ظل وجود هذا الكم من الأسلحة. فكيف تبني الثقة عندما يكون جارك مسلحاً وقد يكون خصمك؟

الجهود المبذولة للحد من هذه الظاهرة تواجه تحديات جمة. محاولات نزع السلاح تتعثر بسبب غياب خطة واضحة ولأن السوق السوداء تظل خياراً مربحاً للكثيرين. البرامج الأمنية وحدها غير كافية؛ فالمشكلة اقتصادية واجتماعية في الأساس. الخبراء يؤكدون أن الحل يجب أن يكون شاملاً، يجمع بين التشريعات الصارمة التي تنظم حيازة السلاح، والبرامج الاقتصادية التي توفر بدائل للشباب عن حمل السلاح، والدعم النفسي للمجتمعات التي أنهكتها الحرب.

سوريا اليوم تقف على مفترق طرق. إما أن تستمر في دوامة العنف هذه، حيث تبقى الرصاصة هي الحكم، وتتحول البلاد إلى كتلة من التوتر الدائم تهدد الاستقرار الإقليمي بأكمله، أو أن تبدأ رحلة شاقة نحو نزع السلاح وإعادة البناء. رحلة تتطلب إرادة سياسية حقيقية، وتعاوناً دولياً، ومشاركة مجتمعية فاعلة. لكن الوقت يمر، وكل رصاصة طائشة تطلق، وكل ضحية تسقط، تجعل هذه الرحلة أكثر صعوبة.

حمص: موظفون في مواجهة أزمة الصرافات الآلية

حمص/ بسام الحمد

في مدينة حمص، يعاني الموظفون والمتقاعدون من أزمة حادة في الحصول على رواتبهم الشهرية، بسبب تعطل الصرافات الآلية ونقص السيولة. هذه الأزمة تضاف إلى سلسلة من التحديات الاقتصادية التي يواجهها المواطنون في ظل الظروف الراهنة.

أحمد، موظف حكومي في حمص، يروي معاناته قائلاً: «في نهاية كل شهر، أضطر للوقوف في طوابير طويلة أمام الصرافات الآلية لسحب راتبي. أحياناً، أجد الصرافات معطلة أو لا تحتوي على سيولة كافية، مما يضطرني للانتظار لساعات طويلة أو العودة في اليوم التالي.»

من جهتها، تقول فاطمة، متقاعدة من وزارة التربية: «أعيش في ريف حمص الشرقي، وأجد صعوبة كبيرة في الوصول إلى الصرافات الآلية بسبب بعد المسافة وتعطل الأجهزة. أحياناً، أضطر للسفر إلى المدينة لسحب راتبي، مما يكلفني وقتًا وجهدًا كبيرين.»

تشير تقارير إلى أن المصرف التجاري السوري لديه نحو ٥٥٤ جهاز صراف موزعة في مختلف المحافظات، لكن أقل من ٣٠٢ جهاز يعمل فعليًا، بينما البقية خارج الخدمة بسبب الأعطال أو نقص قطع الغيار أو مشاكل الاتصال.

ويُغذَّى كل صراف بمعدل ٤٠ مليون ليرة في حد أقصى، ما يجعله يفرغ خلال ساعات في أيام ذروة صرف الرواتب، إذ لا يتجاوز إجمالي ما يُضخ يوميًا في الشبكة نحو ١٠٠ مليون ليرة، بينما يزيد عدد البطاقات المصرفية الصادرة عن المصارف العامة على مليون بطاقة.

في محاولة للتخفيف من هذه الأزمة، أطلق المصرف التجاري السوري خدمة جديدة تمكّن المتقاعدين من سحب مستحقاتهم الشهرية عبر بطاقات الصراف الآلي باستخدام منافذ شركة «الهرم» للحوالات المالية المنتشرة في مختلف المحافظات. تهدف هذه الخطوة إلى تخفيف الضغط عن الصرافات الآلية وتوفير خيارات أكثر مرونة وسرعة لوصول الرواتب إلى المستفيدين، خصوصاً لكبار السن.

على الرغم من هذه المبادرة، إلا أن الأزمة ما زالت قائمة، حيث يواجه الموظفون والمتقاعدون تحديات كبيرة في الحصول على رواتبهم بسبب تعطل الصرافات ونقص السيولة. يأمل المواطنون أن تتخذ الجهات المعنية إجراءات عاجلة لحل هذه الأزمة وتحسين الوضع المالي للمواطنين.

تبقى أزمة الصرافات الآلية في حمص واحدة من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه المواطنين، وتتطلب تدخلًا سريعًا من الجهات المعنية لإيجاد حلول فعّالة تضمن وصول الرواتب إلى مستحقيها دون عناء أو تأخير.

درعا بلا الإنترنت.. انقطاع متكرّر والأهالي عالقون بين ضعف الخدمة والوعود

درعا/ رجاء مختار

في درعا، التي ما لبثت أن تعافت من أوجّ سنوات الحرب، تعود خدمات الإنترنت والاتصالات لتكشف ضعفها ومستوى الانقطاع المزمن الذي يعمّ المحافظة، ليضع الأهالي أمام صعوبات يومية في العمل والتعلّم والتواصل. الرصد الميداني والمصادر الرسمية يشيران إلى أن معاناة الإنترنت في المحافظة ليست جديدة، لكنها تزداد حدّة مع كل حادث تخريبي أو ضعف كهربائي أو نقص في التجهيزات.

مؤخرًا، خرجت شركة الاتصالات السورية لتمرّض ١٨٠٠ خط هاتفي وبوابة إنترنت عن الخدمة في درعا، بعد سرقة كابل نحاسي رئيسي، وفق ما صرّح به مدير فرع الشركة، أحمد الحريري. هذا الانقطاع شمل مرافق ضرورية: المشفى الوطني، ومديريات المالية والثقافة والصناعة، ومركز المصرف العقاري، والعدلية، ومؤسسة المياه، والمركز الثقافي، ومنطقة حيّ حطين كلها.

ليس الأمر مقتصرًا على تكرار الحوادث الأمنية فحسب، بل إن العطل الذي أصاب "الكابل الضوئي" الرابط بين درعا وريف دمشق جعل بعض الأماكن تنقطع عنها خدمة الإنترنت والاتصالات الأرضية تمامًا، فيما تشهد مناطق أخرى ضعفًا شديدًا في الشبكات الخليوية مع كل انقطاع للكهرباء أو تلف في البلاد.

أحد أكثر الأمثلة وضوحًا للضياع الذي يعيشه المواطن في درعا حدث يوم الاثنين من شهر آب، عندما انقطعت الاتصالات الأرضية وخدمة الإنترنت "ADSL" في أجزاء واسعة من المحافظة، كما قالت مصادر محلية إن السبب كان كابلاً ضوئياً تالفًا في منطقة "دير علي" بريف دمشق، وهو ما أدى إلى تعطل جزء كبير من الاتصالات والإنترنت، بينما تعمل الجهات المعنية حاليًا على تحديد مكان العطل وإصلاحه تدريجيًا. المواطنون يتحدثون عن اضطراب الخدمة ليس فقط في اتصالهم بمن يريدون عبر الهاتف أو الإنترنت، بل في نمط حياتهم اليومي: في المدارس، في الأعمال التي تتطلّب إنترنت ثابتًا، في الحصول على المعلومة، وأحيانًا في الأمور الطارئة. ضعف الإنترنت يعني تأخرًا في إرسال مهام مدرسية، تعطيل الاجتماعات الرقمية، صعوبة استخدام الخدمات الحكومية الإلكترونية، كما أن انقطاع الاتصالات عند وقوع حادث أو مرض طارئ قد يؤدي إلى تفاقم الأوضاع.

في درعا أيضًا يُثير المواطنون غضبًا خاصًا بسبب ما يرون أنه وعود متكرّرة بتحسين الخدمة لا تُترجَم إلى واقع. يُشير أحدهم إلى أن أبراج المحمول في بعض الأحياء متهالكة أو لا تعمل منذ مدّة، ويرجّح أن عدد الأبراج والمولدات الاحتياطية غير كافٍ أو أن صيانتها متأخرة. كذلك يُذكّرون بأن ضعف الكهرباء وإن انقطاعات التيار لها تأثير مباشر على استمرارية الخدمة، خصوصًا في المناطق التي تعتمد فيها محطات الاتصالات على مولدات أو على الشبكة الكهربائية العادية بدون بدائل كافية.

من جهة رسمية، يعترف فرع الشركة السورية للاتصالات في درعا بأن هناك حاجة ماسة لتجديد الكابلات التالفة، خاصة الضوئية منها، وإعادة العدّة إلى الخطوط المقطوعة. كما تم الإعلان عن تخصيص "بوابات إنترنت جديدة" في عدد من المقاسم (مراكز الهاتف) بالمحافظة، في بعض البلدات مثل تل شهاب، الجيزة، بصرى الشام، والحارة، وُعدت هذه المقاسم بتجهيزات لمحطات تخدّم المشتركين: تركيب بوابات إنترنت جديدة، وتمويل محلي لبعض التجهيزات مثل الطاقة الشمسية لدعم المراكز الهاتفية.

لكن التحديات كبيرة: المواد اللازمة للإصلاح غير متوفّرة بسهولة، تكاليف المدخلات عالية، والحفر لتركيب الكابلات يحتاج إلى اليات قد تتأخر في الوصول، خاصة في المناطق التي تضرّرت كثيرًا من البنى التحتية. بالإضافة إلى أن بعض الانقطاعات الناتجة عن سرقة الكابلات أو التخريب تستهدف نقاطًا استراتيجية، ما يجعل إصلاحها معوقًا من الناحية الميدانية والأمنية.

أهالي درعا يؤكدون أن الإنترنت لم يعد رفاهية، بل أصبح ضرورة أساسية: للطلاب، للموظفين، للتواصل الأسري، وللخدمات الحكومية. وهم يطالبون بإجراءات سريعة: حماية الكابلات الضوئية من التخريب، تقديم ضمانات باستعداد فرق الصيانة، تشغيل أبراج المحمول وصيانتها الدورية، وتخصيص اعتمادات لشراء مواد بديلة عند السرقة أو التلف. كذلك، يرون أن الحكومة ينبغي أن تتعامل مع الواي فاي "الخارجي" (Wi-Fi outdoor) أو أي تقنية بديلة بشكل قانوني وسريع، لتخفيف الأضرار في المناطق التي لا تستطيع الوصول إلى خدمة إنترنت أرضية جيدة.

خددحالة الإنترنت في درعا اليوم هي صورة مصغّرة لمعاناة الخدمات الأساسية: ضعف البنية التحتية، الأمن غير المستقر، والوعود التي تتكرّر دون أن تتحقّق بالكامل. المواطنون يستعيدون حياتهم بعد الحرب، لكن في كل مرة ينقطع فيها الإنترنت، يشعرون بأن جزءًا من التواصل مع العالم يُسحب من تحت أقدامهم، وأن تأخر الإصلاح ليس فقط عائقًا تقنيًا، بل يُدان بحقّ حياتهم اليومية ومستقبل أولادهم.

السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة العدد ٢٨٦ - الأربعاء ٢٤ أيلول ٢٠٢٥ م السعر: ١٠٠ل.س

توغل وغارات مستمرة ومفاوضات.. ماذا تريد إسرائيل في سوريا؟

تواصل القوات الإسرائيلية في جنوب سوريا تكثيف التوغلات البرية والغارات الجوية على مدار الأسابيع الأخيرة في وقت يجري الحديث عن اقتراب اتفاق أمني محتمل بين دمشق وتل أبيب برعاية أمريكية في آخر هذه العمليات توغلت دوريات إسرائيلية في ريفي القنيطرة ودرعا، وأقامت حواجز مؤقتة. «٢

تركيا وإفشال الحل الوطني في سوريا

بعد أكثر من عقد على اندلاع الثورة السورية، تحوّل التدخل التركي في سوريا من دعم محدود إلى استراتيجية شاملة تهدف إلى فرض السيطرة على القرار الوطني السوري، وأصبح حجر عثرة أمام تحقيق أي حل وطني، وساهم في تفاقم الانقسامات بين المكونات السورية، وأضعف قدرة السوريين على تقرير مصيرهم.

وسعت تركيا إلى دعم فصائل مسلحة وأجندات سياسية مرتبطة بها بشكل مباشر، ما مكّنها من التحكم في مناطق واسعة من شمال وشرق البلاد، وعرقلة محاولات التقارب بين الإدارة الذاتية والحكومة الانتقالية، ومنع أي توافق داخلي قد يشكل قاعدة لحل سياسي شامل.

وثم يقتصر الوجود العسكري التركي على السيطرة المباشرة فحسب، بل شمل إنشاء قواعد عسكرية متقدمة، وأنظمة مراقبة واسعة، ساعدت أنقرة على التحكم بمناطق كاملة، وفرض سيطرتها على سكانها، وتحجيم أي مقاومة محلية أو مطالب بحرية الاختيار والمشاركة في القرارات المصيرية، الأمر الذي جعل أي مفاوضات بين السوريين معرضة للفشل قبل أن تبدأ.

وامتد الدور التركي أيضاً إلى التلويح بالحل العسكري كوسيلة ضغط على الأطراف السورية، حيث أرسلت أنقرة رسائل واضحة بأن أي تحرك نحو استقلال القرار الوطني، أو توسيع نطاق الإدارة الذاتية سيكون بمثابة تهديد لمصالحها، وهو ما زاد من صعوبة التوصل إلى اتفاق داخلي وحوّل الأزمة السورية إلى حالة مستمرة من الجمود والتهديد الدائم بالتصعيد، وجعل السوريين يعانون من واقع مشوش ورؤية ضبابية، في حين تحاول الإدارة الذاتية البحث عن سبل للتوصل إلى حل وطني يضمن بناء مستقبل مستقل بعيداً عن النفوذ الخارجي.

ويتطلب ذلك مواجهة تدخلات تركيا، وإنهاء نفوذها، وإعادة الحرية للسكان لتمكينهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم، بعيداً عن أي وصاية خارجية تحرمهم من حقوقهم الأساسية.

هيئة التحرير

السويداء في مفترق الطرق: خارطة طريق للاستقرار بين الرؤية الإقليمية والواقع المحلي

أشار عبد المنعم الخلف إلى أنه بين التوازنات الدولية، وتطلعات أبناء السويداء، ومحاولات الدولة ضبط إيقاع الاستقرار، تبرز خارطة الطريق كفرصة حقيقية لكنها محفوفة بالتحديات، نجاحها مرهون بإرادة سياسية صادقة، وحوار شفاف بين الأطراف، وفهم واقعي لخصوصية الجنوب السوري.» ٣

قصص محجوبة.. فتيات القنيطرة يواجهن الحرمان من التعليم والعمل

في محافظة القنيطرة الحدودية، تتوارى خلف جدران البيوت قصص فتيات لم تتح لهنّ فرصة إكمال تعليمهنّ أو دخول سوق العمل. أصواتهنّ خافتة، تروي واقعًا تتداخل فيه العادات مع ضغوط الحرب والفقر، ليتحوّل الحلم بالدراسة أو الوظيفة إلى رفاهية بعيدة المنال. هذه الظاهرة التي يصفها ناشطون بـ«المُقلقة» لم تعد شأنًا فرديًا، بل مساراً اجتماعياً يعيد إنتاج الفقر ويهدد مستقبل جيل كامل من الفتيات.» ٤

ريف حماة بين الخوف والمطالب.. صرخة من أجل تفعيل الأمن بعد تصاعد الاعتداءات

تشهد مناطق ريف حماة التي يقطنها سكان من الطائفتين المسيحية والعلوية حالة من القلق والاضطراب الأمني بعد سلسلة من الحوادث التي أثارت صدمة المجتمع المحلي، كان أبرزها حادثة اغتصاب فتاة في مدينة سلحب» ٦

واشنطن تدعو لوقف الحرب في السودان.. الحكومة السودانية تحدد شروطها وقوات الدعم السريع ترحب

أطلقت واشنطن في حزيران الماضي مبادرة جديدة لوقف الحرب في السودان، وإعادة إحياء «المجموعة الرباعية» التي تشكلت لدعم التحول المدني عقب الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر البشير في نيسان عام ٢٠١٩.» ٥

توغل وغارات مستمرة ومفاوضات.. ماذا تريد إسرائيل في سوريا؟

تواصل القوات الإسرائيلية في جنوب سوريا تكثيف التوغلات البرية والغارات الجوية على مدار الأسابيع الأخيرة في وقت يجري الحديث عن اقتراب اتفاق أمني محتمل بين دمشق وتل أبيب برعاية أمريكية في آخر هذه العمليات توغلت دوريات إسرائيلية في ريفي القنيطرة ودرعا، وأقامت حواجز مؤقتة.

وهذه العملية ليست منفصلة بل تأتي ضمن سلسلة تحركات مماثلة نفذت خلال الفترة الماضية في أرياف درعا والقنيطرة، إذ توغلت القوات في مناطق محددة ثم انسحبت لاحقاً ويعيش المدنيون المحليون في حالة من القلق الدائم، إذ تتواصل الانتهاكات وتبعات النزاعات السابقة وهو ما يعكس هشاشة الوضع الأمني والإنساني في المنطقة.

التوغلات الإسرائيلية لم تقتصر على التوغل البري فقط بل شملت أيضاً الغارات الجوية المتكررة غالباً على مواقع تابعة لجيش النظام السابق تحوي صواريخ باليستية أو منظومات دفاع جوي، هذه العمليات تعكس نهجًا استراتيجياً متكاملاً يجمع بين السيطرة البرية والضغط الجوي، لضمان تفوق إسرائيل العسكري وفرض التوازن الأمني الذي تراه مناسباً قبل وأثناء أي مفاوضات.

رسائل مزدوجة

التحركات الإسرائيلية الأخيرة تحمل رسائل مزدوجة الرسالة الأولى موجهة إلى الحكومة السورية الانتقالية، أي اتفاق أمني محتمل يجب أن يضمن مصالح تل أبيب بشكل صارم، خصوصاً فيما يتعلق بالوجود العسكري في المناطق الحدودية عمليات التوغل الميدانية تعتبر اختبارًا لقدرة دمشق على الالتزام بمعايير أمنية محددة، وهي وسيلة لإظهار أن إسرائيل قادرة على الرد السريع في حال أي تهديد سواء كان من جماعات مسلحة محلية أو أطراف خارجية.

أما الرسالة الثانية فهي داخلية موجهة للجمهور الإسرائيلي، وهي الحفاظ على التفوق العسكري في الجنوب السوري يعد أولوية استراتيجية بغض النظر عن أي تقدم دبلوماسي في المفاوضات، ومن خلال تثبيت نقاط التفتيش وتنفيذ مداهمات مفاجئة تسعى تل أبيب لإظهار قوتها العسكرية وقدرتها على ضبط الحدود مع إرسال تحذيرات ضمنية إلى دمشق، بأن الالتزام بأي اتفاق أمني محتمل سيخضع لرقابة مشددة ومستمرة.

على الجانب السوري يرى رئيس الحكومة الانتقالية أحمد الشرع أن هذه التوغلات تشكل اختباراً لمدى التزام إسرائيل بالأمن والاستقرار وفي تصريحات إعلامية شدد على أن «سوريا تعرف كيف تحارب لكنها لم تعد ترغب في النزاع المسلح»، مضيفاً أن الهدف هو التوصل إلى اتفاق أمني مشابه لاتفاقية فض الاشتباك عام ١٩٧٤، دون أن يعني ذلك تطبيع كامل للعلاقات أو الانضمام إلى اتفاقيات أبراهام، وأن الاتفاق يهدف إلى إعادة الوضع الأمني على الحدود إلى حالة مستقرة.

توسع إسرائيلي

وتوسعت إسرائيل منذ سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول ٢٠٢٤ في عملياتها العسكرية داخل أرياف دمشق والقنيطرة ودرعا، حيث سيطرت على المنطقة العازلة بين سوريا ومرتفعات الجولان ثم شرعت في تنفيذ مداهمات متكررة في القرى الحدودية. وتعتبر إسرائيل أي تراجع عن السيطرة تهديداً مباشراً لأمنها وتستند في ذلك إلى الاتفاقيات السابقة التي تنص على حدود المنطقة العازلة، وقيود على حركة القوات إلا أن التفسيرات المتباينة لتلك الاتفاقيات أعطت إسرائيل هامشاً للتحرك العسكري الميداني.

على الصعيد الدبلوماسي تجري المفاوضات غير المباشرة بين دمشق وتل أبيب بوساطة أمريكية تحت إشراف المبعوث الخاص توماس باراك، تهدف هذه المفاوضات إلى التوصل إلى اتفاق أمني يعيد الاستقرار على الحدود لكنه يواجه تحديات واضحة الجانب السوري يطالب بضمان احترام سيادته ومنع الانتهاكات المستقبلية، في حين تسعى إسرائيل لضمان التفوق العسكري والأمني وهذا ما يجعل التوتر مستمراً على الأرض حتى مع التقدم في الحوار الدبلوماسي.

من منظور استراتيجي تعكس هذه المفاوضات المستمرة مع التوغلات العسكرية الميدانية واقعاً مركباً، حيث تعتمد إسرائيل على القوة الميدانية كوسيلة ضغط بينما تعجز دمشق عن الرد، ويبدو أن أي اتفاق أمني محتمل سيكون محدوداً في نطاقه يركز على استقرار الحدود والضمانات الأمنية دون تقديم تنازلات كبيرة من الجانبين.

ضغوط على السكان

ويعيش سكان جنوب سوريا في واقع مزدوج تهديد دائم من التوغلات والضغوط العسكرية، مقابل أمل ضعيف في أن تحقق المفاوضات نتائج ملموسة قريباً، وهذه الموازنة الدقيقة بين الضغط العسكري والدبلوماسي تسلط الضوء على هشاشة الاستقرار في المنطقة حتى مع وجود جهود مشتركة من الجانب الأمريكي والإسرائيلي والسوري لضمان التوصل إلى صيغة اتفاقية.

وتعود جذور التوغلات الإسرائيلية إلى اتفاقية فض الاشتباك عام ١٩٧٤ بعد حرب تشرين، التي حددت المنطقة العازلة على طول مرتفعات الجولان وفرضت قيوداً على تحركات القوات ومع مرور العقود اعتمدت إسرائيل على القوة الميدانية لضمان التفوق العسكري في الجنوب، وهو النهج الذي استمر بعد سقوط نظام الأسد واستغلال الفترة الانتقالية للسيطرة على المواقع الاستراتيجية.

في ضوء هذه المعطيات يبدو أن المشهد في جنوب سوريا سيظل متقلباً، ويجمع بين المفاوضات السياسية والضغط العسكري مع تأثيرات مباشرة على المدنيين والأمن الإقليمي، استمرار التوغل الإسرائيلي يوضح أن القوة الميدانية ستظل العامل الحاسم في أي عملية تفاوضية وأن أي اتفاق أمني مهما اقترب توقيعه سيظل مرتبطاً بقدرة إسرائيل على فرض السيطرة الميدانية وضمان الالتزام.

محافظة السويداء.. المطالبة بإعادة المختطفات مستمرة ومفاوضات التبادل متوقفة

تستمر الوقفات الاحتجاجية بشكل شبه يومي في بلدات ومدن محافظة السويداء للمطالبة بإطلاق سراح المختطفات والمفقودين من المدنيين خلال اجتياح قوات الحكومة المؤقتة للمحافظة شهر تموز الماضي.

وشهدت ساحة الكرامة وسط مدينة السويداء مظاهرة حاشدة للمطالبة بالإفراج عن جميع المختطفات، وكشف مصير المفقودين، تزامناً مع مظاهرات مماثلة في مدينة شهبا وفي بلدة القريّا.

ورفع المتظاهرون لافتات تطالب بدخول لجان تحقيق دولية إلى السويداء، وأطلقوا هتافات ضد السلطة الانتقالية منددين بالمجازر الطائفية التي ارتكبتها في السويداء.

وفي مدينة شهبا نفذت مجموعة من الشباب وقفة صامتة في ملعب المدرج الروماني، للمطالبة بالإفراج عن المختطفين والمختطفات وكشف مصير المغيبين قسراً.

كما نفذت وقفة احتجاجية في صرح قائد الثورة السورية الكبرى في بلدة القريّا للمطالبة بنفس المطالب.

وتحت عنوان «حرائر بالأسر.. وأسرى بلا ذنب»، أطلق ناشطون دعوات لاعتصام مفتوح في السويداء إلى أن تنفذ هذه المطالب.

وجاء في نص الدعوة «مستمرون بالاعتصام حتى تعود الحرية لكل المخطوفين والمغيبين قسراً، ويسمع العالم صرخة الحق مثّا جميعاً».

مفاوضات بلا جدوى

عرضت الحكومة السورية المؤقتة عبر وساطة دولية، إطلاق سراح المدنيين المحتجزين لديها مقابل الإفراج عن جميع الأسرى المتواجدين في السويداء، والبالغ عددهم حوالي ٣٤ أسيراً من قواتها العسكرية والأمنية.

وزعمت الحكومة أن عدد المحتجزين لديها في سجن عدرا بلغ ١١١ مدنياً فقط، وأنكرت مسؤوليتها عن مئات المدنيين الذين اختطفتهم قواتها والمجموعات المسلحة الموالية لها، من قراهم وبيوتهم.

كما أنكرت علمها بمصير المختطفات من نساء السويداء، ورفضت تحمّل مسؤولياتها إلّا عن المحتجزين في سجن عدرا، في حين كشفت مصادر مطلعة أن عدد المفقودين من المدنيين الرجالّ والنساء، أضعاف العدد الذي تعترف به الحكومة المؤقتة.

ورفضت السويداء هذا العرض، وتمسكت بصفقة تفضي إلى الإفراج عن جميع المختطفات والمختطفين، وتكشف مصير كل المفقودين.

وأفادت مصادر مطلعة على ملف المفاوضات حول الأسرى والمختطفين، عن توقف العملية التفاوضية نتيجة عدم اعتراف السلطة الانتقالية في دمشق بمصير مئات المفقودين ومن ضمنهم عشرات النساء اللواتي تم اختطافهن على أيدي قوّاتها خلال اجتياح السويداء في تموز الماضي.

يذكر أنه خلال اجتياح قوات الحكومة المؤقتة والمجموعات المسلحة الموالية لها لمحافظة السويداء، اختطفت عشرات النساء والأطفال من قرى ريفي السويداء الغربي والشمالي، منهن من تم إطلاق سراحهن في صفقات تبادل، بينما لا تزال عائلات كاملة بما فيها النساء والأطفال في عداد المفقودين حتى تاريخ اليوم.

وأقيمت في مدينة السويداء وقفة إضاءة شموع على أرواح الشهداء الذين ارتقوا خلال الهجوم الذي شنته قوات تابعة للحكومة المؤقتة منتصف شهر تموز، وشارك في الوقفة عائلات وأقرباء الشهداء إلى جانب عدد كبير من رفاقهم، إضافة إلى مبادرة من فريق «أمان التطوعي» للإغاثة الإنسانية، الذي تشكل عقب الأحداث الأخيرة في المحافظة.

انتخابات مجلس الشعب في اللاذقية بين المقاطعة والتعيين

اللاذقية/ يوسف علي

منذ إعلان الحكومة الانتقالية نيتها إجراء انتخابات لمجلس الشعب في سوريا، تحولت محافظة اللاذقية إلى محور نقاش واسع، باعتبارها إحدى أكثر المحافظات حساسية سياسياً وأمنياً، إذ تعتبر موقع رهان دولي فعلي لأية انتخابية يُفترض أن تعكس بداية عهد جديد، وليس تكريسا لسنوات السيطرة وفرض القرار.

لكن القرارات الأخيرة، وعلى رأسها تعيين ثلث أعضاء المجلس بشكل مباشر من قبل رئيس الحكومة الانتقالية، أعادت الجدل إلى نقطة الصفر وسط حيرة وتساؤلات أمام انتخابات حقيقية، أم مجرد إعادة إنتاج لمشهد قديم بأسماء جديدة؟

اللجنة العليا للانتخابات أشارت إلى أن العملية في اللاذقية ستجري بشكل «منتظم»، لكن الترتيبات أظهرت عكس ذلك. فقد تم استبعاد عدد من الدوائر الانتخابية بحجة «صعوبات لوجستية وأمنية»، بينما ظلّ موعد فتح مراكز الاقتراع غير واضح في موعد اقتراعي. هذه الخطوات أثارت تساؤلات حول الجدية والقدرة على إدارة الاستحقاق وسط ظروف أمنية متزعزعة.

بحسب قرار الحكومة الانتقالية، خُصص للاذقية ٢٢ مقعداً، لكن ثلثها سيُعيّن مباشرة بقرار من الشرع، ما يعني أن ٧ مقاعد على الأقل ستُحجب عن التنافس الشعبي، ناهيك عن تحييد شمال شرق سوريا وغياب الجنوب منها كتمثيل مجلس على مستوى الدولة الجغرافية.

هذا الإجراء اعتبره ناشطون «إفراغاً للمبدأ الديمقراطي من محتواه»، وتكريس لسياسة سابقة تقضي على الحريات في البلاد، حيث يصبح التعيين أداة للسيطرة السياسية بدل أن يكون التمثيل نتيجة خيار شعبي حر.

رغم حديث اللجان المختصة عن برامج انتخابية ومناظرات علنية، فإن الواقع في اللاذقية مختلف: لا بيئة آمنة للمرشحين، وبين التشكيك بالوطنية والتخوين، إذ أنه لا يوجد قدرة للناخبين على الوصول بحرية إلى صناديق الاقتراع، هذا لا يعني أنه لا أمن ولا أمان، بل لا حرية مطلقة تتيح للناخب وصول صوته لمرشحه المفضل، والنتيجة المتوقعة هي حملات محدودة في دوائر ضيقة، يغلب عليها الطابع الخطابي والإعلامي أكثر من الطابع التنافسي الحقيقي الشفاف، إذ أن هناك أجندة مهمتها تحويل العملية الانتخابية إلى مشهد بروتوكولي يخدم صورة السلطة أمام المجتمع الدولي أكثر مما يخدم المجتمع الداخلي الذي انطلق بثورة تحت شعار الحرية في عام ٢٠١١.

دائرة مفرغة فالتاريخ يعيد نفسه

يرى مهتمون أن ما يحدث اليوم في اللاذقية، خصوصاً، يعيد ما كان يطبخ في أروقة نظام الاسد سابقاً، حيث أنه كان المدعو كمال الأسد ابن عم الرئيس المخلوع له السلطة المطلقة في اختيار المرشحين من مستقلين وجبهة وطنية تقدمية لمقاعد مجلس الشعب، مقاعد محسومة سلفاً، غياب الشمولية، وتحكم السلطة بالياب التعيين والتصفية، السيطرة على القرار وصنع القرار واحتلال رأي المجلس وحريته ويرى مراقبون أن الوجوه قد تتبدل، لكن المنهجية لم تتغير، فالمجلس الجديد سيكون انعكاساً لإرادة السلطة الانتقالية لا إرادة الناس وهذا ما عهد الناس في زمن الأسد.

جوهر النقاش في انتخابات مجلس الشعب لا يكمن في عدد المقاعد أو نسب المشاركة، بل في شرعية العملية ككل. والتمثيل الصحيح والحقيقي للمواطنين، فانتخابات تبدأ بتعيين ثلث المجلس وتنتهي باستبعاد طبقة كاملة من مجتمع بات يعاني الطبقية والفروقات التي يمكن بناؤها بأكثر من طريقة مختلفة وجمعها تؤكد توافق الطبقية المجتمعية.

إذا مضت الحكومة الانتقالية بخطتها الحالية وهذه السياسة التي تعتمد على كسب الشرعية أمام وسائل الإعلام والتمثيل الشكلي وليس الفعلي، فإن مجلس الشعب لعام ٢٠٢٥ سيُنظر إليه كبرلمان ناقص الشرعية منذ يومه الأول، لا يمثل سوى السلطة الانتقالية التي أوجدته، فهي لن تكون سوى منبر حقيقي للتشريع والمحاسبة الذي يرضي الحكومة. وهكذا تتحول انتخابات اللاذقية خصوصاً وسوريا عموماً إلى مثال إضافي على الفرص الضائعة، وتأكيد جديد أن الذهنية القديمة ما زالت تحكم رغم تبدّل الوجوه.

السيارات الكهربائية في سوريا.. حلم بعيد المنال في ظل أزمة الكهرباء

في الوقت الذي تتسارع فيه دول العالم نحو تبني السيارات الكهربائية كخيار استراتيجي لمستقبل النقل، ما تزال سوريا بعيدة عن هذا المسار. فبينما تشهد الأسواق العالمية تنافسًا محمومًا بين الشركات على إنتاج مركبات أكثر تطورًا وصداقة للبيئة، يبقى المشهد السوري غارقًا في أزمات متشابكة تجعل من فكرة إدخال هذه التكنولوجيا ضربًا من الخيال في الوقت الراهن.

أزمة الكهرباء.. حجر العثرة الأكبر

تُعد أزمة الكهرباء في سوريا العائق الأساسي أمام أي محاولة لتبني السيارات الكهربائية. فمعظم المحافظات لا تحصل إلا على ساعات محدودة من التغذية يوميًا، وغالبًا بشكل متقطع وغير منتظم. هذا الانقطاع يجعل شحن سيارة كهربائية عملية شبه مستحيلة، إذ تتطلب البطاريات سعة كبيرة وساعات طويلة لتخزين الطاقة، في وقت يعجز المواطن فيه عن شحن هاتفه المحمول أو تشغيل أجهزته المنزلية البسيطة.

ورغم بعض المبادرات الفردية التي حاولت الاعتماد على الطاقة الشمسية لشحن المركبات، إلا أن التكلفة المرتفعة، وغياب الدعم الفني، والظروف الاقتصادية الصعبة حالت دون انتشارها على نطاق واسع.

في الدول التي حققت قفزة نحو النقل الكهربائي، تم إنشاء شبكات ضخمة من محطات الشحن العامة والخاصة على الطرقات وفي المواقف والمراكز التجارية. أما في سوريا، فلا يوجد أي إطار واضح لبناء هذه الشبكة، ولا حتى خطط حكومية معلنة. هذا الغياب يجعل من قيادة سيارة كهربائية مجازفة حقيقية، إذ لا يمكن للسائق أن يضمن مكانًا لشحن سيارته خارج منزله، وحتى المنزل ذاته لا يوفر الكهرباء الكافية.

عقبات اقتصادية واستيراد شبه متوقف

إلى جانب العجز الكهربائي، يقف العامل الاقتصادي كحاجز صلب أمام انتشار السيارات الكهربائية. فأسعار هذه السيارات مرتفعة عالميًا، ومع انهيار الليرة السورية أمام الدولار، تصبح تكلفتها خيالية مقارنة بالدخل الشهري للمواطن.

كما أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا تعرقل عمليات الاستيراد، وتحرم السوق من وكلاء رسميين قادرين على توفير المركبات أو قطع الغيار. وحتى إن دخلت بعض السيارات الكهربائية بشكل منتظم. جربت تركيب ألواح طاقة شمسية، إلا أن التكلفة كانت أكبر من دخلي الشهري، فعدت لاستخدام سيارة قديمة تعمل على البنزين.»

وتشير هذه الشهادات إلى أن المشكلة لا تقتصر على غياب البنية التحتية، بل تمتد إلى فشل التجارب الفردية التي حاول أصحابها تجاوز التحديات بوسائل بديلة، لكنها سرعان ما اصطدمت بالواقع القاسي.

غياب التشريعات والدعم الرسمي

من أبرز أسباب تعثر هذه التجربة غياب السياسات الحكومية الواضحة. ففي دول عديدة، يتم تشجيع المواطنين على اقتناء السيارات الكهربائية من خلال إعفاءات جمركية، وتخفيضات ضريبية، ودعم لمحطات الشحن. أما في سوريا، فلا توجد أي خطوات فعلية لتبني هذا التوجه، ولا تشريعات تفتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

المخاطر البيئية والاقتصادية في حال تجاهل الملف

رغم أن إدخال السيارات الكهربائية في الظروف الراهنة يبدو صعبًا، إلا أن تجاهل هذا الملف قد يحمل مخاطر مستقبلية. فاستمرار الاعتماد على الوقود الأحفوري يفاقم من معدلات التلوث في المدن السورية المكتظة، ويزيد من استنزاف العملة الصعبة في استيراد البنزين والديزل. كما أن العزلة عن التوجهات العالمية قد تضع سوريا في خانة متأخرة جدًا مقارنة بجيرانها الذين بدأوا بالفعل في اعتماد بدائل صديقة للبيئة.

توصيات وحلول مقترحة

إصلاح ملف الكهرباء أولًا: لا يمكن التفكير في النقل الكهربائي دون تحسين واقع الكهرباء وزيادة ساعات التغذية بشكل مستدام.

تشجيع الطاقة المتجددة: الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية والرياح يمكن أن يفتح نافذة لخلق بيئة داعمة لشحن المركبات الكهربائية مستقبلًا.

إعفاءات وحوافز: إصدار قوانين تمنح إعفاءات جمركية وضريبية للسيارات الكهربائية قد يشجع على دخولها بشكل تدريجي.

تدريب الكوادر المحلية: إنشاء برامج تدريبية للمهندسين والفنيين حول صيانة السيارات الكهربائية لتأمين الخبرة اللازمة في حال دخولها.

محطات تجريبية: البدء بإنشاء محطات شحن محدودة في المدن الكبرى كتجربة أولى يمكن أن تشجع المستثمرين والمستهلكين.

السيارات الكهربائية في سوريا تبقى حلمًا مؤجلًا، ليس بسبب عجز تقني، بل نتيجة واقع اقتصادي وخدمي متردٍ. وبينما تتحرك دول العالم بسرعة نحو مستقبل أكثر نظافة واستدامة، يقف السوريون عند عتبة أساسية هي تأمين الكهرباء نفسها. وحتى يتم تجاوز هذه العقبة، ستظل السيارات الكهربائية فكرة بعيدة المنال، محاصرة بين الأزمات المعيشية والاقتصادية، في انتظار زمن أفضل قد يعيد التفكير فيها كخيار واقعي لا كترف مستحيل.

شلل الأطفال في سوريا... مرض عاد مع الحرب ويهدد أجيال المستقبل

بعد أن كانت سوريا تُصنّف خالية من شلل الأطفال منذ نهاية التسعينيات، عاد المرض ليطل برأسه عام ٢٠١٣ وسط أجواء الحرب التي دمّرت البنية التحتية الصحية وأضعفت حملات التطعيم. ورغم السيطرة على أكثر من تفشٍ خطير منذ ذلك الوقت، ما يزال شلل الأطفال يشكل تهديداً دائماً للأطفال السوريين، في ظل التحذيرات الدولية من عودته في أي لحظة.

من الغياب إلى العودة: قصة مرض لا يعرف الحدود

كان آخر ظهور لفيروس شلل الأطفال البري في سوريا عام ١٩٩٩، قبل أن تُعلن البلاد خالية منه بفضل حملات التطعيم الوطنية الواسعة. لكن مع اندلاع النزاع عام ٢٠١١، تغيّر المشهد: آلاف المراكز الصحية تعطلت، سلاسل التبريد اللقاحي تضررت، وملايين الأطفال نزحوا بعيداً عن الخدمات الأساسية. في خريف ٢٠١٣، ظهرت أولى الإصابات المؤكدة في محافظة دير الزور، ليتم الإعلان عن تفشٍ هو الأخطر في المنطقة منذ عقود. ورغم استجابة عاجلة عبر حملات تطعيم طارئة، لم يكن هذا التفشّي الأخير. ففي عام ٢٠١٧، سجّلت سوريا تفشياً جديداً، لكن هذه المرة بفيروس مشتق من اللقاح، تسبب بإصابة أكثر من ٧٠ طفلاً بالشلل الدائم.

جهود دولية ومحلية لكبح الوباء

المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية واليونيسف، سارعت للتعاون مع وزارة الصحة السورية لإطلاق حملات تطعيم واسعة شملت ملايين الأطفال، بما في ذلك في المناطق صعبة الوصول.

وفي عام ٢٠١٨، أعلنت منظمة الصحة العالمية السيطرة رسمياً على تفشّي ٢٠١٧، مؤكدة خلو سوريا من الفيروس البري، لكنها شددت على أن البلاد ما تزال في دائرة الخطر.

في السنوات الأخيرة، أطلقت سوريا عدة حملات وطنية للتطعيم، آخرها في ٢٠٢٣ عقب الزلزال المدمّر الذي ضرب شمال البلاد، حيث جرى تطعيم مئات الآلاف من الأطفال ضد شلل الأطفال والحصبة، في خطوة اعتبرتها المنظمات الدولية حيوية لمنع ظهور بؤر جديدة.

عوامل الخطر: حرب ونزوح وضعف في التغطية

يُجمع خبراء الصحة على أن سوريا ما تزال مهددة بتفشيات جديدة، خصوصاً مع بقاء عدة عوامل خطرة:

تراجع التغطية اللقاحية: قبل الحرب كانت النسبة تفوق ٩٠٪، لكنها تراجعت في بعض المناطق إلى أقل من ٦٠٪.

النزوح الجماعي: ملايين الأطفال يعيشون في مخيمات مكتظة، ما يجعلهم عرضة لأي تفشٍ فيروسي.

تدمير البنية الصحية: مئات المراكز خرجت عن الخدمة، وأجهزة حفظ اللقاح لم تعد تعمل بكفاءة.

صعوبة الوصول: مناطق محاصرة أو خارجة عن السيطرة تعيق عمل فرق التطعيم.

خطر الاستيراد: مع وجود حالات شلل الأطفال في دول أخرى، فإن انتقال الفيروس إلى سوريا يبقى احتمالاً قائماً.

تحذيرات متكررة

منظمة الصحة العالمية حذّرت مراراً من أن أي حالة إصابة واحدة قد تتحول إلى وباء واسع إذا لم تُكتشف مبكراً. كما نبهت إلى خطورة الفيروسات المشتقة من اللقاح، والتي سبق أن تسببت بتفشٍ واسع في دير الزور عام ٢٠١٧.

"أي طفل غير مطعّم اليوم هو فرصة للفيروس كي يعود غداً"، هكذا علّق أحد مسؤولي منظمة الصحة العالمية في دمشق، مضيفاً أن "الحل الوحيد هو رفع التغطية اللقاحية إلى مستويات تتجاوز ٩٥٪ لضمان مناعة مجتمعية فعالة."

المستقبل رهن اللقاح

ورغم قتامة المشهد، تؤكد التجارب السابقة أن السيطرة على شلل الأطفال ممكنة إذا تضافرت الجهود. فنجاح حملات التطعيم السابقة أظهر أن المرض يمكن محاصرته حتى في أصعب الظروف. لكن التحدي الأكبر يبقى في الوصول إلى كل طفل، بلا استثناء، وضمان استمرار التمويل الدولي والدعم اللوجستي حتى تعود سوريا إلى خارطة الدول الخالية من الخطر بشكل نهائي.

شلل الأطفال في سوريا لم يعد مجرد ملف صحي، بل قضية إنسانية ترتبط بالحرب والنزوح وغياب العدالة الصحية. وبين تحذيرات الخبراء وجهود التطعيم المستمرة، يبقى مستقبل آلاف الأطفال رهناً بلقاح بسيط قد يحمي حياتهم من شلل دائم.

النشاط الرياضي في أرياف الرقة... بين الحاجة إلى الرعاية ومؤشرات التطور

الرقة/ حسن الشيخ

تعكس الرياضة في الأرياف السورية اليوم صورة متناقضة؛ فمن جهة ما تزال تعيش حالة من التراجع والنشاطات الخجولة، ومن جهة أخرى بدأت ملامح تطور لافتة بالظهور عبر مبادرات فردية وأندية خاصة تسعى إلى تغيير المشهد.

هذا الواقع يفتح الباب واسعاً أمام تساؤلات حول الدور المطلوب من لجان الشباب والرياضة في إقليم شمال وشرق سوريا، وكيفية خلق بيئة رياضية أكثر تنظيماً وانضباطاً تستجيب لطموحات الجيل الجديد.

في الأرياف الشمالية للرقة على سبيل المثال، تكاد النشاطات الرياضية تقتصر على مباريات شعبية غير منتظمة تُقام في الساحات الترابية أو الملاعب البسيطة. ورغم الحماس الكبير للشباب، تبقى هذه النشاطات محدودة الإمكانيات وتفتقر إلى التنظيم والدعم اللوجستي، مما يجعلها عاجزة عن تكوين قاعدة رياضية قوية أو رفد الفرق الرسمية بالمواهب.

وهنا تبرز الحاجة الملحة إلى تدخل مباشر من لجان وهيئات الشباب والرياضة لتبني المواهب، وإنشاء مراكز تدريب، وتوفير ملاعب مؤهلة تُتيح ممارسة الرياضة بشكل علمي ومنظم.

وسط هذا المشهد المتواضع، بدأت تظهر بارقة أمل من خلال انتشار الأندية الخاصة التي دخلت الساحة مؤخراً لتقدم نموذجاً مختلفاً في إدارة النشاط الرياضي. ومن بين هذه الأندية يبرز نادي الشمال الرياضي، الذي يتبع للقطاع الخاص، ليشكل خطوة متقدمة نحو تنظيم النشاط بعيداً عن العشوائية.

فالنادي يقدم رؤية أكثر مهنية، ويضع أسساً لبرامج تدريبية وإدارية تعتمد على خبرة مختصين، الأمر الذي يساهم في رفع مستوى الأداء لدى اللاعبين ويمنح الرياضة الريفية قدراً أكبر من الانضباط.

إن انتشار هذه المبادرات الخاصة يعد مؤشراً إيجابياً لمستقبل الرياضة في الريف الشمالي، لكنه لا يمكن أن يكون بديلاً عن الدور المؤسسي المطلوب من لجان الشباب والرياضة، فالأندية الخاصة مهما كانت قدراتها، تبقى بحاجة إلى مظلة رسمية تنظم عملها وتنسق بينها، وتوفر البيئة القانونية والمالية المناسبة لاستمرارها وتطورها.

النهوض بالرياضة في هذه المنطقة لا يقتصر على إقامة مباريات محلية أو تنظيم بطولات بسيطة، بل يتطلب استراتيجية شاملة تعطي الأولوية لتأهيل المدربين والإداريين، وتولي عناية خاصة بمجال التحكيم عبر الاستعانة بأصحاب الخبرة والاختصاص.

كما يستدعي تطوير البنية التحتية الرياضية عبر إنشاء ملاعب وصالات مجهزة، إلى جانب رعاية المواهب الشابة من خلال برامج تدريبية متخصصة تضمن اكتشافها وصقلها. ولا يقل عن ذلك أهمية خلق شراكات بين القطاع العام والخاص، بما يسمح بتوسيع قاعدة النشاط الرياضي وضمان استمراريته.

من شأن هذه الجهود أن تحول الرياضة من مجرد نشاط ترفيهي محدود إلى رافعة مجتمعية تسهم في تعزيز روح التعاون والانضباط، وتفتح أمام الشباب مسارات جديدة للإبداع والإنجاز. فالرياضة ليست مجرد لعبة، بل هي وسيلة للتربية الاجتماعية، ومنبر لترسيخ قيم العمل الجماعي، وطريق لبناء جيل قادر على مواجهة التحديات بروح إيجابية.

إن رياضة الأرياف اليوم أمام فرصة حقيقية، إما أن تبقى أسيرة النشاطات الخجولة والعشوائية، أو أن تستثمر مبادرات الأندية الخاصة لتكون نقطة انطلاق نحو رياضة أكثر تنظيماً ورسوخاً. والاختيار في النهاية يعتمد على مدى جدية الجهات المسؤولة في تبني هذا القطاع الحيوي ورعايته بما يليق بتطلعات شباب المنطقة.

تامر اللوز.. هداف الكرامة الذهبي في فترة التسعينات

يعد تامر اللوز من أبرز نجوم نادي الكرامة في تسعينيات القرن الماضي، حيث نشأ وترعرع في صفوف النادي وتكشفت موهبته الهجومية بشكل لافت، إذ امتاز بسرعته الكبيرة وقدرته على التسديد المباشر نحو المرمى والتسجيل من مسافات بعيدة، إضافة إلى مهاراته الفنية، غرف اللوز بأخلاقه العالية التي جعلته محبوباً عند عشاق نادي الكرامة وجماهير كرة القدم السورية عموماً.

ولد اللاعب في مدينة حمص عام ١٩٧٣، وانضم إلى صفوف نادي الكرامة في بداية الثمانينيات ضمن فرق القواعد التي كان النادي يوليها اهتماماً خاصاً، حيث وفر لها كل الاحتياجات لتخريج أجيال من اللاعبين المميزين الذين لمعوا لاحقاً على مستوى المنتخب السوري لعدة سنوات.

ومنذ بداياته في فرق القواعد، أثبت تامر اللوز موهبته كهداف بارع، فبرز مع فرق الأشبال والشباب لنادي الكرامة على مدى سنوات طويلة قبل أن يصل إلى فئة الرجال.

شارك تامر اللوز مع الفريق الأول عدة مواسم في فترة كان خلالها نادي الكرامة من أقوى الأندية السورية وأكثرها منافسة على مراكز الصدارة لسنوات متتالية، واستمرت مسيرته مع الكرامة حتى عام ٢٠٠٣، لينتقل بعدها إلى نادي تشرين ومن ثم إلى نادي الساحل اللبناني حيث لعب معه في موسمي ١٩٩٧ – ١٩٩٨، قبل أن يعود إلى سوريا وينضم إلى نادي الجيش في موسم ١٩٩٩ – ٢٠٠٠، النادي الذي كان يستقطب أبرز اللاعبين آنذاك، وشارك معه في العديد من المباريات والبطولات.

أما على صعيد المنتخبات الوطنية، فقد دُعي تامر اللوز أول مرة لمنتخب الشباب، ثم المنتخب الأولمبي، وصولاً إلى منتخب الرجال، حيث بلغ عدد مبارياته الدولية ٣٥ مباراة سجل خلالها ثمانية أهداف، وشارك مع منتخب الشباب في تصفيات كأس العالم في السعودية، كما كان ضمن صفوف المنتخب الأولمبي في دورة سيدني عام ٢٠٠٠، وهو ما أضاف لمسيرته بعداً دولياً مهماً.

وفيما يتعلق بإنجازاته، فقد حقق مع ناشئي الكرامة ثلاث بطولات في الدوري السوري لكرة القدم، كما نال بطولة الدوري مع فريق الشباب، وحصل على لقب هداف الدوري مرتين.

ومع فريق الرجال لنادي الكرامة، ساهم بشكل مباشر في إحراز بطولة الدوري موسم ١٩٩٦ – ١٩٩٧، واحتلال مركز الوصافة موسم ١٩٩٨ – ١٩٩٩، كما توج مع الفريق بكأس الجمهورية موسم ١٩٩٥ – ١٩٩٦، وفاز ببطولة «بلاي أوف» عام ١٩٩٥. واختير أفضل مهاجم في الدوري السوري موسم ١٩٩٦، كما حصل على لقب هداف كأس الجمهورية موسم ١٩٩٥.

انتهت مسيرته الكروية عام ٢٠٠٥ بعد تعرضه لإصابة بالغة أجبرته على الاعتزال، حيث أقيمت له مباراة وداعية جمعت بين الكرامة والوحدة، سلّم خلالها قميصه للاعب عبد الرحمن عكاري، ولم يبتعد تامر اللوز بعد الاعتزال عن كرة القدم، إذ اتجه إلى مهنة التدريب.

وشارك في العديد من الدورات التدريبية التي أقامها اتحاد كرة القدم السوري بإشراف الاتحادين الآسيوي والعربي، إلى جانب دورة متقدمة في دولة قطر، وحصل على شهادتي تدريب آسيويتين B و C، كما تولى تدريب فرق القواعد في نادي الكرامة، ودرب منتخب أشبال سوريا الذي شارك في مهرجان فرق الأشبال تحت ١٤ عاماً في قطر.

خلال مسيرته الكروية، استفاد تامر اللوز من خبرات عدد من المدربين الذين كان لهم أثر كبير عليه، مثل محمد جمعة، فرحان الكور، محمد قويض وعبد النافع حمويه، كما عاصر عدة أجيال من اللاعبين في الملاعب السورية، من بينهم في الجيل الأول فارس شاهين، ماهر بيرقدار، رضوان عجم، عامر حمويه، سالم البيطار، عمار زيني، عماد خانكان، فواز مندو ومعتز الرفاعي.

أما في الجيل الثاني فقد لعب إلى جانب أحمد غرير، حسام الموصلي، أكرم غرير، عبد القادر الرفاعي، أحمد فاضل، أحمد تركماني، جهاد قصاب وحسان عباس. وفي الجيل الثالث عاصر أسماء بارزة مثل جهاد الحسين، عاطف جنيات، محمد حموي، عدنان الحافظ، مصعب بلحوس، بلال عبد الدايم، توفيق طيارة، علاء الشبلي، مهند إبراهيم، هاني الطيار، تامر حاج محمد، فهد عودة وياسر شاهين.

وبهذا، تبقى مسيرة تامر اللوز واحدة من أبرز التجارب الكروية في تاريخ نادي الكرامة والكرة السورية، حيث جمع بين الموهبة والإنجازات والالتزام، ليظل اسمه محفوراً في ذاكرة جماهير الكرة السورية.

ريف دمشق يتصدر بطولة الجمهورية لألعاب القوى للأشبال

اختتمت على أرض ملعب تشرين بدمشق منافسات بطولة الجمهورية لألعاب القوى لفئتي الأشبال والشبلات، بمشاركة واسعة من مختلف المحافظات، حيث تمكنت محافظة ريف دمشق من إحراز المركز الأول في الترتيب العام، تلتها حلب في المركز الثاني، فيما جاءت حمص ثالثة.

منافسات الأشبال (الذكور):

شهدت سباقات الجري والميدان تنافسًا قويًا، فكان لاعب حماة محمد حسني بيسكي نجم سباقي ١٠٠م و٢٠٠م بزمن مميز، فيما تألق مبار الحاج علي من درعا في سباق ٤٠٠م. وفي سباقات التحمل، خطف أحمد أنجق من حلب ذهبية ١٥٠٠م و٣٠٠٠م، بينما سجل معاذ أبو العيال من دمشق المركز الأول في سباق ٣ كم مشي.

كما برزت نتائج ريف دمشق في مسابقات الرمي، إذ فاز محمد عمر زلق بذهبية رمي القرص، وتوّج أيضًا بذهبية رمي الرمح، ما ساهم بتعزيز رصيد المحافظة في الترتيب النهائي.

منافسات الشبلات (الإناث):

تألقت ليما أبو دان من حلب بذهبيتي ٢٠٠م و١٠٠م حواجز، فيما فرضت حمص حضورها عبر جوري اليوسف (١٥٠٠م) وشهد الخليل (٨٠٠م). أما دمشق فحققت نتائج لافتة في سباقات التحمل، حيث نالت نيلما المقداد ذهبية ٢٠٠٠م وجنى حمود ذهبية ٤٠٠م.

في مسابقات الميدان، تميزت ملاك مسعود من ريف دمشق برمي الرمح (٣١,٣٥م)، وفازت تولين إسماعيل من ريف دمشق أيضًا بذهبية الكرة الحديدية.

بهذه النتائج، عززت محافظة ريف دمشق موقعها في صدارة البطولة بفضل حصيلة الميداليات المتنوعة بين السرعة والتحمل والرمي، ما يعكس تفوق لاعبيها ولاعباتها في مختلف الفئات، ويؤكد قوة مدارس ألعاب القوى في المحافظة.

السويداء في مفترق الطرق: خارطة طريق للاستقرار بين الرؤية الإقليمية والواقع المحلي

حاوره/ مجد محمد

أشار عبد المنعم الخلف إلى أنه بين التوازنات الدولية، وتطلعات أبناء السويداء، ومحاولات الدولة ضبط إيقاع الاستقرار، تبرز خارطة الطريق كفرصة حقيقية لكنها محفوفة بالتحديات، نجاحها مرهون بإرادة سياسية صادقة، وحوار شفاف بين الأطراف، وفهم واقعي لخصوصية الجنوب السوري.

في خضم المشهد السوري المتشابك، تبرز محافظة السويداء كمحور رئيسي في النقاشات السياسية الإقليمية والدولية حول مستقبل سوريا، خصوصاً في ظل التوترات المستمرة والانكماش الاقتصادي وتراجع الخدمات العامة، ومع تنامي الحوارات حول خارطة طريق تقود نحو الاستقرار، تتقاطع الرؤى السورية مع المبادرات الأمريكية والأردنية لإيجاد حل يضمن فض النزاع، وعودة النظام العام، وتعزيز التنمية المحلية.

وبهذا الخصوص عقدت صحيفتنا السوري حواراً مطولاً مع عبد المنعم الخلف عضو مركز الأمل للدراسات الإستراتيجية، ودار الحوار التالي:

***بداية، كيف تقيم الوضع الراهن في محافظة السويداء من الناحية السياسية والاجتماعية؟**

الوضع في السويداء اليوم يمكن وصفه بالمعقد والهش في آن معاً من جهة، هناك حالة من التململ الشعبي نتيجة تردي الأوضاع المعيشية، وتراجع الخدمات العامة، وغياب الأمن المستقر، ومن جهة أخرى هناك وعي شعبي عال، وتاريخ طويل من التماسك الاجتماعي في السويداء، ما يمنحها قدرة نسبية على الصمود، لكن غياب حل سياسي شامل، واستمرار حالة "اللا سلم واللا حرب"، يعرقل أي محاولات جادة لإعادة الاستقرار الحقيقي.

***ما هي الملامح الأساسية لخارطة الطريق المطروحة لاستعادة الاستقرار في السويداء؟**

خارطة الطريق تعتمد على ثلاث ركائز: أولاً، التهدئة الأمنية وضبط السلاح المنفلت ضمن توافق محلي إقليمي، وثانياً استعادة عمل المؤسسات المدنية وتقديم الخدمات العامة للمواطنين، ثالثاً إشراك المجتمع المحلي في صنع القرار عبر هياكل مدنية منتخبة، هذه الخارطة لا تأتي من فراغ، بل هي نتيجة تفاهمات دولية أولية، خصوصاً بين دمشق، عمان، وواشنطن، لكنها تحتاج إلى توافق محلي حقيقي لتنجح.

***كيف تنظر إلى الدور الأمريكي في هذه الخارطة؟ هل هو دور إيجابي أم تدخلي؟**

الدور الأمريكي في السويداء، كما في مناطق أخرى، يوازن بين المصالح السياسية والرغبة في منع التوسع الإيراني، هو ليس بريئاً بالكامل، لكنه أيضاً لا يتسم بالعنف أو الاحتلال المباشر كما هو الحال في مناطق أخرى، واشنطن ترى في الجنوب السوري ساحة اختبار لتجربة استقرار مشترك مع حلفائها، خصوصاً الأردن، وتسعى لإعادة ضبط التوازن من دون صدام مباشر مع دمشق أو القوى الأخرى.

***ما دور الأردن في هذه الخارطة؟ ولماذا يهتم بالسويداء تحديداً؟**

الأردن ينظر إلى السويداء باعتبارها خط تماس مباشر مع أمنه الحدودي، في السنوات الأخيرة تصاعدت عمليات تهريب المخدرات، وهو ما دفع عمان للتحرك، لذلك الأردن يضغط باتجاه تسوية تحافظ على الأمن دون السماح بانفلات الجماعات المسلحة، كما أن الأردن يتطلع إلى عودة حركة التجارة الطبيعية مع الجنوب السوري، وهو ما لن يتحقق دون استقرار حقيقي في السويداء.

***كيف تتعامل الحكومة السورية الانتقالية مع هذه المبادرات؟ وهل هناك تجاوب فعلي؟**

الحكومة الانتقالية تبدي تجاوباً حذراً، فهي ترفض أي مشروع يبدو كأنه ينتقص من فرض سيطرتها، لكنها في الوقت نفسه تدرك صعوبة فرض سيطرتها الأمنية الكاملة على السويداء بالقوة، لذلك هناك نوع من القبول الضمني ببعض المبادرات، شرط أن لا تترجم إلى إدارة مستقلة أو كيان سياسي منفصل، والعلاقة مع المجتمع المحلي في السويداء حساسة، وهناك رغبة بالحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار دون تغييرات جذرية في الهيكل الإداري.

***ما العقبات الرئيسية أمام تنفيذ خارطة الطريق؟**

هناك ثلاث عقبات: أولاً، غياب الثقة بين الجهات المحلية والحكومة الانتقالية، ثانياً التدخلات الإقليمية التي قد تفشل أي تفاهم غير مرضٍ لطرف معين، ثالثاً ضعف التمويل وعدم وجود آليات تنفيذ واضحة، هو أن أي نموذج يطرح، يجب أن يكون نتاج حوار

داخلي لا استنساخ لتجارب أخرى.

***هل هناك مخاوف من تقسيم سوريا نتيجة هذه الطروحات؟**

المخاوف مشروعة، لكنها أحياناً تستخدم كأداة تخويف أكثر من كونها واقعاً محتماً، ما يحصل في السويداء، كما في شمال وشرق سوريا، هو شكل من أشكال اللامركزية المطلوبة لإدارة التنوع، هذا لا يعني التقسيم، بل هو فرصة لإعادة صياغة العلاقة بين المركز والأطراف بما يضمن وحدة البلاد وحقوق مكوناتها.

***كيف ينظر أبناء السويداء إلى هذه الخارطة؟ هل هناك قبول شعبي؟**

القبول الشعبي مشروط بالنتائج، الناس سئموا من الوعود دون تنفيذ، إذا شعر المواطن بتحسن في الكهرباء، التعليم، الأمن، فإن أي خارطة ستنال القبول، أما إذا ظلت المبادرات محصورة في النخب السياسية، فستقابل باللامبالاة أو حتى الرفض.

***هل تتقاطع هذه الخارطة مع الحل السياسي الشامل في سوريا؟**

بالتأكيد، لا يمكن لأي حل محلي أن يستمر دون إطار سياسي وطني شامل، السويداء ليست جزيرة منفصلة، خارطة الطريق هناك قد تشكل حجر أساس لحل أوسع، أو تتحول إلى حالة استثنائية مؤقتة، الأمر يتوقف على نوايا الأطراف، وخاصة مدى استعداد دمشق للانفتاح على نماذج حكم محلية أكثر مرونة.

***ما موقف روسيا من هذه التفاهمات؟**

روسيا تراقب دون تدخل مباشر، لكنها لا تعارض طالما لا يتم تجاوز الخطوط الحمراء المرتبطة بسيادة الدولة، موسكو معنية أكثر بالملفين الأمني والعسكري، وأقل اهتماماً بالخدمات أو الهياكل الإدارية المحلية، موقفها من خارطة الطريق في السويداء يمكن وصفه بـ«الحياد الإيجابي»، أي أنها تبارك أي خطوة تخفف التوتر وتحافظ على استقرار الجنوب، لكنها في الوقت ذاته ترفض أي مبادرة قد تضعف نفوذ الدولة أو تشجع على مشاريع حكم ذاتي غير منسقة مع دمشق، علاقتها مع الأردن وأمريكا في هذا السياق تتسم بالمرونة الحذرة، لأنها لا تريد فتح جبهة جديدة ولا خسارة نقاط التفاهم التي بنتها في الجنوب منذ سنوات.

***برأيك، ما هو السيناريو الأقرب للتحقق في المرحلة المقبلة بالنسبة للسويداء؟**

السيناريو الأقرب هو التدرج في إعادة النظام العام والخدمات، بالتوازي مع إبقاء نوع من الإدارة المحلية غير الرسمية التي ترضى المجتمع المحلي ولا تهدد سلطة الدولة المركزية، لن نشهد تحولاً جذرياً سريعاً، بل خطوات تدريجية تبدأ بالملف الخدمي ثم الأمني، وربما تنطور لاحقاً إلى آلية تمثيل سياسي محلي أوسع، التحدي الأهم هو ضمان استمرارية هذه الخطوات دون أن تفشلها تدخلات خارجية أو تناقض داخلي على النفوذ.

***كيف يمكن ربط هذه الخارطة بخطط إعادة الإعمار والخدمات؟**

إعادة الإعمار تبدأ من إعادة الخدمات الأساسية: مياه، كهرباء، صحة، وتعليم، لكن لا يمكن فصل هذه العملية عن الاستقرار السياسي والأمني، الرؤية الدولية تتحدث عن «ربط التمويل بالإصلاح»، بمعنى أن ضخ الدعم مشروط بإصلاحات في الحكم المحلي ومكافحة الفساد، السويداء مرشحا أن تكون نموذجاً تجريبياً إذا توافرت الإرادة.

***هل هناك إمكانية لتكرار نموذج الإدارة الذاتية في السويداء؟**

ليس بالمعنى التنظيمي الكامل، لكن هناك تشابهات في الظروف، كلتا المنطقتين تمتلكان وعياً شعبياً ورغبة في الإدارة الذاتية المحلية، بعيداً عن المركزية الصارمة، لكن خصوصية السويداء الطائفية والاجتماعية، إضافة إلى موقعها الجغرافي، تفرض نموذجاً مختلفاً، الأهم هو أن نموذج يطرح، يجب أن يكون نتاج حوار

قصص محجوبة.. فتيات القنيطرة يواجهن الحرمان من التعليم والعمل

القنيطرة/ رجاء مختار

في محافظة القنيطرة الحدودية، تتوارى خلف جدران البيوت قصص فتيات لم تتح لهنّ فرصة إكمال تعليمهنّ أو دخول سوق العمل. أصواتهنّ خافتة، تروي واقعًا تتداخل فيه العادات مع ضغوط الحرب والفقر، ليتحوّل الحلم بالدراسة أو الوظيفة إلى رفاهية بعيدة المنال. هذه الظاهرة التي يصفها ناشطون بـ«المقلقة»، لم تعد شأناً فردياً، بل مساراً اجتماعياً يعيد إنتاج الفقر ويهدد مستقبل جيل كامل من الفتيات.

قيود العائلة والمجتمع

تُرجع كثير من الأسر قرار حرمان بناتها من التعليم أو العمل إلى «حماية» مرتبطة بالسمعة أو الخوف من المخاطر. في القرى النائية حيث تتطلب الدراسة التنقل لمسافات طويلة، يفضّل الآباء إبقاء بناتهم في المنازل على المخاطرة بما يرونه مغامرة غير آمنة. وفي الوقت الذي ينص فيه القانون على إلزامية التعليم، تكبح التقاليد المحلية هذه الحقوق، إذ لا تزال بعض المجتمعات تعتبر خروج الفتاة إلى الجامعة أو العمل تهديدًا لصورة العائلة.

هناء، وهي شابة في السابعة عشرة من إحدى بلدات القنيطرة، تروي: «كنت من المتفوقات في المدرسة، وحلمي أن أدرس التمريض. لكن والدي قرر منعي بعد الصف التاسع بحجة أن المدرسة بعيدة والطريق غير آمنة. الآن أقضي وقتي في أعمال البيت، وأشعر أن مستقبلي يُغلق أمامي». شهادات مشابهة تتكرر على ألسنة كثيرات ممن وجدن أنفسهن مجبرات على البقاء في المنازل.

الحرب وتداعياتها على التعليم

لم تقتصر معاناة الفتيات في القنيطرة على الضغوط الاجتماعية، بل فاقمتها سنوات الحرب. المدارس المهدّمة أو غير المجهزة، النقص في الكوادر التدريسية، غياب وسائل النقل الآمنة، جميعها عوامل جعلت استمرار التعليم مهمة شاقة. تقارير لليونيسف تشير إلى أنّ نسبة الأطفال المعرّضين لخطر الانقطاع عن التعليم ارتفعت بشكل مقلق، والفتيات كنّ الأكثر تضررًا بسبب القيود الإضافية المفروضة عليهنّ.

ومع تراجع الموارد الاقتصادية، تُضطر بعض الأسر إلى المفاضلة بين أبنائها، فيكون الاختيار عادة لصالح الذكور. بعض الفتيات أُجبرن على ترك المدرسة للمساهمة في أعمال منزلية أو غير نظامية تدرّ دخلًا محدودًا، لكن ثمنها باهظ على صعيد المستقبل.

آثار بعيدة المدى

حرمان الفتيات من التعليم والعمل لا يتوقف عند حدود الحاضر، بل يمتد أثره إلى المجتمع بأسره. فالفتيات اللواتي يُحصرن في أدوار منزلية يفتقدن إلى الاستقلال الاقتصادي، ويصبحن أكثر عرضة للزواج المبكر أو الاستغلال. وهذا بدوره يعمّق دائرة الفقر ويقلّص قدرة المجتمعات المحلية على التعافي من تبعات الحرب.

الناشطة سعاد الحسن من جمعية نسوية محلية تؤكد أن «حرمان الفتاة من التعليم لا يعني فقط فقدانها لمقعد دراسي، بل حرمانها من القدرة على اتخاذ قرار مستقل في حياتها. هذا الانعكاس يتضاعف عندما تصبح أمًا وتُنشئ جيلًا جديدًا أقل وعيًا بحقوقه».

مبادرات خجولة وواقع متعثر

رغم قتامة المشهد، ظهرت في القنيطرة مبادرات تهدف إلى الحد من الظاهرة. حملة «حق الفتيات في التعليم» التي نفذتها إحدى الجمعيات المحلية نظمت جلسات توعية للأهالي، وأنشطة تشجيعية للبنات لإعادة الالتحاق بالمدارس أو برامج التعليم غير النظامي. كما أطلقت ورش تدريب مهني في الخياطة والحاسوب لإيجاد فرص داخل القرى نفسها.

منظمات دولية بدورها حاولت تقديم حوافز نقدية مشروطة بانتظام الفتيات في التعليم، لكن هذه الجهود بقيت محدودة التأثير أمام ضعف التمويل وصعوبة الوصول إلى القرى البعيدة. وفي كثير من الأحيان، تصطدم هذه البرامج بممانعة اجتماعية لا تزال ترى في تعليم البنات قضية ثانوية مقارنة بمقتضيات الحياة اليومية.

بين النص القانوني والواقع

التشريعات السورية تؤكد على حق الفتيات في التعليم والعمل، ولا توجد سياسات رسمية تمنعهنّ من ذلك. لكن الفجوة بين النصوص والتطبيق ما تزال واسعة، إذ تظل التقاليد والأعراف أقوى من أي نص قانوني في كثير من المجتمعات المحلية. مسؤولون حكوميون يصرّحون باستمرار أن «أبواب المدارس مفتوحة للجميع»، إلا أن الشهادات الميدانية تكشف عكس ذلك، حيث يتسلل الحرمان من داخل الأسرة والمجتمع أكثر مما يأتي من المؤسسات الرسمية.

مستقبل جيل على المحك

اليوم، تقف فتيات القنيطرة أمام واقع يهدد أحلامهن ويقيد مستقبلهن. ما بين قيود الأسرة وضغوط المجتمع وتداعيات الحرب، تُحجب فرص التعليم والعمل عن شريحة واسعة، في وقت تحتاج فيه سوريا إلى كل طاقة شابة لبناء مستقبلها.

المطالبات المتكررة من منظمات محلية ودولية تدعو إلى توسيع نطاق الدعم الاقتصادي للأسر، وإنشاء مراكز تعليمية قريبة من القرى، وتنفيذ حملات توعية تستهدف الآباء وزعماء المجتمع المحلي، إضافة إلى دمج برامج الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي مع خطط التعليم والتأهيل المهني.

الرهان اليوم ليس فقط على تغيير واقع الفتيات، بل على إنقاذ مجتمع كامل من خسارة نصف إمكاناته. فإما أن تظل هذه القصص محجوبة داخل المنازل، أو يُتاح للفتيات أن يصنعن روايتهنّ الخاصة، رواية عنوانها التعليم والعمل والحق في مستقبل مختلف.

عقد كونفرانس لتشكيل جبهة نسائية موحدة لبناء سوريا المستقبل

عقد في مدينة الحسكة فعاليات كونفرانس بعنوان "التحالف النسائي أساس لبناء العدالة والديمقراطية في سوريا لا مركزية موحدة"، بمشاركة واسعة ضمت نحو ٧٠٠ شخصية نسائية سياسية وحقوقية ونشطات ومثقفات ووجيهات عشائر عربية من شمال وشرق سوريا، إضافة إلى مشاركات عبر تقنية الزوم من حلب والساحل السوري ودمشق والسويداء.

افتُتح الكونفرانس المنظم من قبل مؤتمر ستار وتجمع نساء زنوبيا بدقيقة صمت، تلتها فقرة فنية، ثم ألقيت الكلمة الافتتاحية من قبل الناطقة باسم مؤتمر ستار ريحان لوقو، التي رحبت بالحضور مؤكدة أن اللقاء يجمع قوة نسوية موحدة تحمل إرادة التغيير وتطمح لبناء سوريا المستقبل.

وأكدت ريحان لوقو أن الكونفرانس محطة استراتيجية لتوحيد الرؤية النسائية لسوريا ديمقراطية تعددية لا مركزية تضمن حقوق النساء وكل المكونات، مشددة على ضرورة إعلان موقف نسائي موحد.

وأوضحت أن المرأة السورية لعبت دوراً محورياً في النضال ضد الاستعمار والمشاركة في النضالات الاجتماعية والسياسية رغم محاولات الطمس التي تعرضت لها، خاصة في ظل صعود حزب البعث الذي فرض عقوداً من التهميش والاحتكار السياسي وقمع الحريات.

وأضافت أن مرحلة جديدة بدأت بعد انهيار النظام المركزي، لكنها لا تخلو من أشكال القمع الجديدة التي تمارس العنف ضد النساء، مشيرة إلى الانتهاكات التي شهدتها السويداء والساحل السوري من قتل وخطف واعتداءات بحق النساء، معتبرة ذلك جرحاً في نسيج المجتمع ومؤشراً على طبيعة الأنظمة التي تتعامل مع المرأة كجسد أو سلعة.

وشددت ريحان لوقو على أن فلسفة "المرأة، الحياة، الحرية" ليست شعاراً بل واقع ملموس، حيث شاركت آلاف النساء في السياسة والإدارة والدفاع والاقتصاد وحققن مكتسبات تاريخية في الشرق الأوسط.

واستذكرت مقاومة وحدات حماية المرأة في شمال وشرق سوريا التي أصبحت جيشاً لحماية المرأة وصدّت الفكر القومي والاحتلالي المتطرف، وقاتلت ضد تنظيم "داعش" وتركيا لتثبت أن المرأة خط الدفاع الأول عن الحرية والمكتسبات.

وأكدت أن سوريا المستقبل يجب أن تكون دولة ديمقراطية، لا مركزية، تعددية، تُبنى على أساس الإرادة الحرة لكل الشعوب والمكونات بما فيها النساء، مع رفض أي عملية سياسية لا تضم النساء بنسبة لا تقل عن ٥٠٪، مشددة على أن أي دستور يُكتب من دون مشاركة النساء فاقد للشرعية، وأن سلاماً حقيقياً لا يمكن تحقيقه دون صوت المرأة.

وتضمنت أهداف الكونفرانس بناء سوريا ديمقراطية تعددية لا مركزية تحمي حقوق النساء والمكونات كافة، وضمان تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ في جميع مؤسسات الدولة والمجالس المحلية، وصياغة دستور جديد يشمل النساء كفاعل أساسي ويكفل حقوقهن، بالإضافة إلى عقد مؤتمر وطني شامل لتوحيد الرؤية النسوية، والمشاركة الفاعلة في العدالة الانتقالية، وإلغاء القوانين التمييزية، وحماية مكتسبات الثورة في شمال وشرق سوريا، وتعزيز الهوية الوطنية المبنية على التنوع الثقافي والديني، وبناء مجتمع ديمقراطي بيئي تحرري، ورفض كل أشكال الاحتلال والتدخل الخارجي، خصوصاً التركي ودعم الفصائل الجهادية.

كما ألقيت كلمة باسم تجمع نساء زنوبيا من قبل الناطقة خود العلي، التي رحبت بالحضور مؤكدة أن نساء الرقة والطبقة ودير الزور يتحملن مسؤولية تاريخية في بناء مستقبل سوريا، مستذكرة المعاناة تحت احتلال داعش والانتهاكات التي طالت النساء، بما في ذلك القتل والخطف والاعتداء الجنسي وبيع النساء في سوق النخاسة.

وأوضحت أن المرأة السورية لم تستسلم وانخرطت في وحدات حماية المرأة، مشيدة بدور قوات سوريا الديمقراطية في تحرير الأرض وحماية الشعب، مؤكدة أن تمكين المرأة ضرورة لبناء مجتمع ديمقراطي مزدهر يشمل جميع النساء دون استثناء، ويضمن العدالة والمساواة وحمايتها من العنف والتمييز، مع المشاركة الفاعلة في التعليم والعمل والقيادة واتخاذ القرار، وبناء مجتمع مدني قوي يدافع عن حقوقها.

ومن المقرر أن تتضمن فعاليات الكونفرانس كلمات من النساء الدرزيات والعلويات، والاتحاد النسائي السرياني، واتحاد المرأة الأرمنية، وكلمة عضوة الهيئة الرئاسية في حزب الاتحاد الديمقراطي فوزة يوسف، بالإضافة إلى عروض من وحدات حماية المرأة ومجلس المرأة السورية واتحاد المرأة الإيزيدية، على أن يُختتم البرنامج بإلقاء بيان ختامي يحدد نتائج وتوصيات الكونفرانس.

معلولا.. صروح من التاريخ تنبض بالإيمان، وتقاوم آثار الحرب بذاكرة الروح وحكايا القديسين

تقرير/ مرجانة إسماعيل

في قلب جبال القلمون السورية، وعلى بُعد نحو ٥٦ كيلومترًا شمال شرق دمشق، تقع بلدة معلولا، واحدة من أقدم وأهم المواقع المسيحية في العالم، التي احتفظت بتراثها الروحي والثقافي على الرغم من سنوات الحرب والدمار. هذه البلدة، الصغيرة في مساحتها، كبيرة في تاريخها، تعد شاهدًا حيًا على التعايش بين الإنسان والإيمان، وعلى قدرة الإنسان على الحفاظ على أصالته في مواجهة الصعاب.

الأزقة الحجرية وبيوت التاريخ

عند دخول البلدة، يشعر الزائر وكأنه انتقل عبر الزمن؛ البيوت الحجرية القديمة تتراكب على بعضها، والأزقة الضيقة تتعرج بين الجبال الشاهقة، فتخلق مسارات للعودة إلى الماضي. أبواب خشبية منحوتة، نوافذ مزخرفة، وأسقف حجرية تقليدية تحمل بصمات عصور امتدت لقرون. النساء يجلسن على أبواب بيوتهن، يطرزن الملابس التقليدية أو يصنعن الحرف اليدوية، فيما يلعب الأطفال بين البيوت، ضحكاتهم تملأ الأزقة الصخرية، مما يضفي بعدًا إنسانيًا وحيويًا على البلدة، حتى في أوقات الصمت الروحي التي تسيطر على المكان.

السكان المحليون، ومعظمهم من المسيحيين، يعكسون ولاءً عميقًا لتراثهم؛ أحمد، أحد سكان البلدة، يقول: "معلولا ليست مجرد مكان، إنها روح نعيشها كل يوم. على الرغم من الحرب، على الرغم من الصعوبات، نحن نحافظ على تراث أجدادنا ونعلمه لأطفالنا."

الأديرة والكنائس: قلب الروحانية

أول ما يلفت النظر عند دخول البلدة هو دير مار تقلا، المنحوت في صخرة ضخمة، والذي يُعتبر من أقدم الأديرة في العالم. تقول الروايات إن القديسة تقلا، تلميذة القديس بولس، لجأت إلى هذا الدير هربًا من الاضطهاد، تاركة بصمة حياتها في كل زاوية. داخل الدير، المغارة التاريخية التي يعتقد أن القديسة عاشتها، تمنح الزوار فرصة للتأمل في التاريخ المقدس، فيما ينبع من نبع الماء المقدس الذي لا يزال ينبض بالحياة روح المكان وهدوءه.

اليوم، يخضع الدير لأعمال صيانة دقيقة بعد أن تأثرت بعض أقسامه خلال سنوات الحرب، إلا أن روح المكان بقيت حاضرة، تحكي قصة صمود الإيمان أمام الدمار والتحديات. الأب يوسف، أحد رهبان الدير، يقول: "كل حجر في هذا الدير يحكي قصة. نحن هنا للحفاظ على الإيمان، وعلى التاريخ، وعلى هوية معلولا."

بالأزقة نفسها تنتشر كنائس أخرى بارزة، مثل كنيسة القديسين مار سركيس ومار باخوس، التي تمثل نموذجًا فريدًا للعمارة البيزنطية المنحوتة في الصخور. الجدران المزخرفة، الأقواس الحجرية العالية، والرموز الدينية المنحوتة في الصخور، تجعل الزائر يشعر وكأنه يسير في متحف حي ينبض بالحياة. بالقرب منها، تقع كنيسة مار الياس التي تجمع بين بساطة التصميم وعراقة التاريخ، فيما تبرز كنيسة القديسة بربارة كرمز للتماسك الروحي للبلدة، رغم كل الصعاب التي مرت بها.

آثار الحرب وجهود الترميم

تعرضت كنائس معلولا للدمار الجزئي خلال الحرب السورية، حيث أدت المواجهات المحدودة إلى تضرر بعض الجدران والأسقف، كما تأثرت البنية التحتية المحيطة. لكن الجهود المحلية والدولية ساهمت في إعادة ترميم هذه الكنائس تدريجيًا، لتستعيد البلدة جزءًا كبيرًا من رونقها التاريخي والديني.

السكان المحليون لعبوا دورًا محوريًا في إعادة إحياء الطقوس الدينية وتنظيف الكنائس واستقبال الزوار بحفاوة، مما يعكس التزامهم العميق بالحفاظ على تراثهم الديني والثقافي. إيمانهم بالمكان وروحه جعل البلدة تتجاوز الدمار لتستعيد هويتها. مريم، إحدى سكان البلدة، تقول: "كل صلاة هنا، وكل قداس يُقام، يعيد الروح إلى قلوبنا. نحن لا نحمي المباني فقط، بل نحمي الإيمان والذاكرة."

الحياة اليومية وعمق الثقافة

زيارة البلدة ليست مجرد رحلة سياحية؛ إنها تجربة حسية وروحية متكاملة. أصوات الأجراس تتناغم مع أصوات الطيور والرياح بين الجبال، ورائحة البخور تتصاعد من الكنائس، فيما يسير الزوار بين الأزقة الحجرية القديمة، حيث يلتقون بالسكان المحليين الذين يرحبون بهم بابتسامات دافئة ويحكون لهم قصص البلدة والصمود عبر العصور.

الحياة اليومية في معلولا تحمل مزيجًا فريدًا من الروحانية والبساطة؛ النساء يواصلن أعمال الحرف اليدوية التقليدية، الأطفال يلعبون بين البيوت القديمة، والفنانون المحليون يعرضون أعمالهم في الأزقة، ما يمنح الزائر فرصة للتعرف على التراث الثقافي العميق للبلدة، بعيدًا عن صخب المدن الحديثة.

الروحانية المستمرة

دير مار تقلا يواصل دوره كمركز روحي، حيث تُقام فيه الصلوات والقداسات بانتظام، ويستقبل الحجاج من مختلف أنحاء العالم، خصوصًا خلال الأعياد المسيحية، ما يعكس استمرار الحياة الدينية رغم كل التحديات. الكنائس الأخرى تستضيف الأنشطة الدينية والثقافية، بما في ذلك دروس الكتاب المقدس، واحتفالات الأعياد، والمحاضرات التي تروي تاريخ البلدة وأهميتها الروحية.

في السنوات الأخيرة، بدأت معلولا تجذب مجددًا الزوار والسياح بعد جهود الترميم وإزالة آثار الدمار، لتصبح وجهة للباحثين عن الروحانية والهاربين من صخب المدن، والراغبين في رؤية مزيج فريد بين التاريخ والحياة المعاصرة. الزوار يندهشون من أصالة الحياة في البلدة، ومن تمازج الثقافة المسيحية العريقة مع الحياة اليومية البسيطة لسكانها، الذين يواصلون الصمود والإيمان رغم كل الظروف.

رمز الصمود والهوية

كنائس معلولا اليوم أكثر من مجرد مواقع تاريخية؛ فهي مراكز روحية وثقافية تعبر عن هوية البلدة العميقة، وتُظهر قدرة الإنسان على الحفاظ على تراثه الروحي والمعماري في مواجهة الأزمات. زيارة هذه الكنائس ليست مجرد رحلة سياحية، بل تجربة روحية وثقافية تغذي الروح وتثري النفس، وتترك انطباعًا طويل الأمد في كل من يقصد البلدة.

تظل معلولا وكنائسها صروحًا حية من التاريخ، تتنفس الإيمان، وتواصل سرد قصص الصمود والتعايش، شاهدة على حضارة امتدت آلاف السنين، وعلى قدرة الإنسان على الحفاظ على تراثه الروحي والثقافي مهما كانت الظروف صعبة ومؤلمة. كل حجر، كل نافذة، وكل زخرفة تحمل بين طياتها ذكرى الأجداد، وتعكس صمود السكان، وتجسد العلاقة العميقة بين الإنسان وتاريخه وإيمانه.

بين الزوايا القديمة وأضواء اليوم... المقاهي الدمشقية والثقافة الضائعة

دمشق بين القهوة والذاكرة

في قلب دمشق القديمة، حيث تصطف البيوت العتيقة وتتناثر أزقة الحجر، كانت المقاهي ليست مجرد أماكن لشرب القهوة أو الترجيلة، بل صروحًا ثقافية تحمل عبق التاريخ. هنا، كان السمر ليس تسلية، بل مدرسة للحوار، حيث تتلاقى الأفكار والفن والسياسة في جلسة واحدة.

المقهى الدمشقي التقليدي، مثل الروضة، هافانا، الكمال والبرازيل، لم يكن مكانًا للراحة الجسدية فحسب، بل كان منبرًا للأدباء والفنانين والمثقفين، محيطًا بالأصوات الموسيقية الخفيفة، وروائح القهوة المطحونة، وهمس الزوار بأحاديث لا تنسى.

صروح الثقافة المهددة بالاندثار

يقول الباحث في التراث السوري، الدكتور سامر الأطرش:

«المقهى الدمشقي هو صورة حيّة للمدينة نفسها. إنه المكان الذي شهد ولادة أفكار جديدة، وصياغة النصوص الشعرية، وحتى التخطيط للانتفاضات السياسية. اليوم، الكثير من هذه المقاهي القديمة مهدد بالاندثار بسبب الإهمال والتحول التجاري.»

ويضيف الأطرش: «حين نتحدث عن مقهى مثل هافانا، فإننا لا نتحدث عن مجرد مكان للجلوس، بل عن ذاكرة دمشق الثقافية التي تتكسر يومًا بعد يوم.»

العديد من المقاهي التي كانت شاهدة على تاريخ دمشق الثقافي، أغلقت أبوابها أو تحولت إلى مقاهي سياحية بلا روح. وأصبح الحديث عن «جلسة سمر» حكاية من الماضي، حيث لم يعد الشباب يتجمعون كما في الأمس، بل انصرفت اهتماماتهم إلى وسائل التواصل الاجتماعي والمقاهي الحديثة التي تقدم الخدمة فقط دون أي أفق ثقافي.

الفارق بين الأمس واليوم

إذا عدنا بخيالنا إلى خمسينيات وستينيات القرن الماضي، نجد أن المقهى كان مكانًا لتلاقي الشعراء مثل نزار قباني وأدونيس، والنقاد الأدبيين، والموسيقيين، والسياسيين الذين كانوا يناقشون مستقبل سوريا. جلسة واحدة كانت قد تستمر ساعات طويلة، والحديث يحر بين الشعر، النقد الأدبي، السياسة والفن الشعبي.

اليوم، يقول الشاب فادي أبو ريا، أحد زوار مقاهي دمشق الحديثة:

«المقاهي اليوم كلها خدمة وسرعة. ربما القهوة أفضل وأسرع، لكن روح الحوار واللقاء الثقافي شبه معدومة. لم نعد نرى الجلسات الطويلة التي كانت تغذي الفكر والإبداع.»

أما السيدة ليلى، التي كانت تزور مقهى الروضة مع والدها قبل الحرب، فتتذكر:

«كنا نقضي ساعات نناقش الكتب الجديدة والمسرحيات، ونستمع إلى موسيقى عريقة. الآن معظم المقاهي تحولت إلى مجرد أماكن للجلوس والإنترنت، وهذا فقدان للهوية.»

ذاكرة المكان وروح المدينة

المقاهي القديمة كانت بمثابة أرشيف حي للثقافة السورية، لم يسجل على الورق فقط، بل على الأرواح والوجوه والموسيقى والأنغام. المقهى لم يكن مجرد مكان لتناول القهوة، بل مساحة لتلاقي العقول، وتوليد الأفكار، ونقل الثقافة من جيل إلى آخر.

من هنا، كان المقهى الدمشقي محطة أساسية للمثقفين، وكثيرًا ما رُويت فيه حكايات أدبية وسياسية ما زالت تذكر في كتب التاريخ. وقد شهدت هذه المقاهي ولادة عدد من الصحف والمجلات، والتأسيس لمعارض فنية صغيرة، وورش رسم وموسيقى، جعلت دمشق واحدة من أهم العواصم الثقافية في المنطقة.

شهادات حية من الجيل القديم

أحمد خليل، شاعر متقاعد:

«حين كنت شابًا، كنا نقضي الليل في مقهى الروضة نكتب ونتناقش. كانت هذه الجلسات تشكل شخصياتنا وتفتح أفقًا جديدًا لكل فكرة.»

نورة مصطفى، أديبة:

«اليوم يذهب الناس إلى المقاهي الحديثة لشرب القهوة فقط. الروح الثقافية شبه مفقودة، وهذا حزن كبير لمن يعشق دمشق كما عرفناها.»

المقاهي الحديثة... سرقة للزمن الثقافي

الانتقال من المقاهي التقليدية إلى الحديثة شكل فجوة واضحة في المشهد الثقافي، إذ يهيمن على هذه الأخيرة عنصر الربح والخدمة السريعة، بينما اختفت جلسات السمر الطويلة التي كانت تشكل صرحًا ثقافيًا حقيقيًا.

يقول الباحث محمد طه:

«المقهى الحديث يقدم الخدمة فقط، لكن المقهى الدمشقي القديم قدم هوية المدينة. هذا الاختلاف بين الأمس واليوم ليس فقط في القهوة، بل في روح المكان، وفي نوعية العلاقات الإنسانية والثقافية.»

جلسات السمر في المقاهي الدمشقية ليست مجرد طقس اجتماعي أو عادة قديمة، بل جزء من الذاكرة الثقافية العميقة لسوريا. الحفاظ على هذه المقاهي ودعم روحها الثقافية ليس ترفًا، بل واجب للحفاظ على هوية دمشق العريقة.

ربما لن تعود الأمور كما كانت، لكن إحياء هذه الصروح الثقافية والاحتفاء بها من خلال التوثيق والتغطية الإعلامية يمكن أن يمنح الأجيال القادمة فرصة لتجربة هذه الجلسات التي حملت فكر المدينة وحكاياتها، بين القهوة والحديث، بين الماضي والحاضر.

التراث المحلي بين الماضي والحاضر

«جهود الشباب لإحياء الثقافة»

الرقة/ حسن الشيخ

في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي تشهدها مجتمعاتنا، يبرز التراث الثقافي كعنصر أساسي للحفاظ على الهوية والانتماء. وفي هذا السياق، يعمل الشباب في العديد من المدن والقرى على المبادرة لإحياء التراث المحلي والعادات التقليدية، مع التركيز على خلق فعاليات ثقافية تجمع بين الماضي والحاضر.

تعد المعارض المحلية للحرف اليدوية واحدة من أبرز الوسائل التي يستخدمها الشباب في الحفاظ على التراث. ففي هذه المعارض، يمكن للزوار الاطلاع على منتجات فنية مثل السجاد اليدوي، الفخار، التطريز التقليدي، وأدوات المطبخ القديمة التي كانت جزءاً من الحياة اليومية للأجيال السابقة. هذه المبادرات لا تقتصر على العرض فقط، بل تشمل ورش عمل تعليمية يشارك فيها الأطفال والشباب لتعلم مهارات الحرف اليدوية، ما يسهم في نقل المعرفة من جيل إلى آخر وضمان استمرارية هذه الحرف.

المهرجانات والفعاليات» تعزيز الروابط الاجتماعية»

من أبرز الأمثلة على ذلك مهرجان تل أبيض للثقافة والتراث، الذي انطلق منذ خمس سنوات واحتفى في كل نسخة منه بالتراث المحلي والفنون الشعبية. شهد المهرجان عروضاً للموسيقى والرقص الشعبي، وأقسامًا للحرف اليدوية، ومسابقات للأطفال لإبراز مهاراتهم في الفنون التقليدية. ويجري حالياً التحضير لانطلاق النسخة السادسة من المهرجان، وسط توقعات بمشاركة أوسع من المجتمع المحلي والشباب، إضافة إلى ضيوف من مناطق مجاورة لتعزيز تبادل الخبرات الثقافية.

كما تعمل مجموعات شبابية على تنظيم فعاليات مصغرة تحتفي بالموسيقى والرقص الشعبي خارج نطاق المهرجان، والتي تمثل جزءًا لا يتجزأ من التراث المحلي. هذه الفعاليات تتيح فرصة للأجيال الشابة للتعرف على تراثهم الثقافي والتفاعل معه بشكل مباشر، إضافة إلى تعزيز الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع. ويقول أحد القائمين على هذه الفعاليات: «هدفنا ليس مجرد الاحتفال بالماضي، بل جعل التراث جزءاً من حياتنا اليومية ونموذجاً يحتذى به للأجيال القادمة».

ومع كل هذه الجهود، يواجه الحفاظ على التراث تحديات عدة... من أبرز هذه التحديات التغيرات الاقتصادية التي تضطر بعض الأسر إلى ترك الحرف التقليدية والتوجه نحو مصادر دخل أخرى، إضافة إلى تأثير الثقافة الحديثة التي قد تؤدي إلى تراجع الاهتمام بالهوية التقليدية. ومع ذلك، يرى الكثيرون أن وعي الشباب بأهمية التراث هو أمل حقيقي في الحفاظ على الموروث الثقافي.

كما يشير خبراء في الثقافة الشعبية إلى أن إشراك الأطفال منذ سن مبكرة في هذه الأنشطة يزيد من احتمالية تبنيهم لهوية ثقافية قوية ويجعلهم سفراء لتراثهم في المستقبل. وهذا ما تركز عليه المبادرات التعليمية والتربوية، حيث يتم إدراج دروس عن التراث المحلي والفنون الشعبية ضمن النشاطات المدرسية واللامنهجية.

إن جهود الشباب لإحياء التراث ليست مجرد نشاطات رمزية، بل هي استثمار حقيقي في الهوية والانتماء الاجتماعي، وفي نفس الوقت تخلق فرصاً للتفاعل المجتمعي وتعزيز التماسك بين الأجيال. ومن خلال استمرار هذه المبادرات، يمكن للتراث المحلي أن يبقى حيًا وفاعلًا في حياة المجتمع، ويصبح مصدر فخر وإلهام للأجيال القادمة.

في النهاية، يظل التراث الثقافي رابطاً يربط الماضي بالحاضر، ووسيلة لفهم الذات والآخر، وسبيلاً للحفاظ على القيم والأصالة وسط التحولات السريعة، والنجاح في هذا المجال يعتمد على تضافر جهود الشباب والمجتمع كله، لضمان أن تظل العادات والتقاليد جزءًا لا يتجزأ من حياة الجميع، وأن يظل التراث المحلي نبراساً للهوية والانتماء في كل زمان ومكان، مع فعاليات مثل مهرجان تل أبيض للثقافة والتراث التي تثبت أن الماضي يمكن أن يكون حاضراً وملهماً.

واشنطن تدعو لوقف الحرب في السودان.. الحكومة السودانية تحدد شروطها وقوات الدعم السريع ترحب

أطلقت واشنطن في حزيران الماضي مبادرة جديدة لوقف الحرب في السودان، وإعادة إحياء «المجموعة الرباعية» التي تشكلت لدعم التحول المدني عقب الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر البشير في نيسان عام ٢٠١٩.

ودعا بيان مشترك صدر مؤخراً عن دول المجموعة، الولايات المتحدة والسعودية والإمارات ومصر، إلى هدنة إنسانية لثلاثة أشهر لدخول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء السودان، ثم التوجه إلى وقف دائم لإطلاق النار، وإطلاق عملية انتقالية شاملة وشفافة تختتم في غضون تسعة أشهر لتلبية تطلعات السودانيين نحو تأسيس حكومة مدنية مستقلة تتمتع بشرعية واسعة، وتعمل على استقرار السودان والحفاظ على مؤسسات الدولة.

وأشار البيان إلى أن مستقبل الحكم في السودان قرار يخص السودانيين وحدهم، ويتم من خلال عملية انتقالية شاملة لا تخضع لسيطرة أي طرف من أطراف النزاع.

وكان من المقرر عقد اجتماع بمقر الخارجية الأميركية لوزراء خارجية دول الرباعية لطرح رؤية لحل الأزمة السودانية، لكن الاجتماع عُلّق بعدما تسربت معلومات عن تباين في مواقف بعض أعضاء المجموعة.

مطالب الحكومة

تباينت مواقف القوى السياسية والإسلامية في السودان حول الخطة التي طرحتها المجموعة الرباعية لإنهاء الحرب في البلاد، فبينما رأت فيها بعض القوى فرصة مناسبة لحل الأزمة، اعتبرتها قوى أخرى عملية وصاية على البلاد، في حين طرحت الحكومة السودانية حزمة من المطالب لقبول الخطة، والجهود الإقليمية والدولية لإنهاء النزاع، من بينها احترام سيادة الدولة والاعتراف بشرعية المؤسسات الحكومية القائمة.

وقالت وزارة الخارجية السودانية، في بيان إن «حكومة السودان تؤيد أي جهد إقليمي ودولي يساعدها على إنهاء الحرب، لكنها لا تقبل أي تدخلات لا تحترم سيادة الدولة ومؤسساتها الشرعية وحق الدفاع عن الشعب والأرض، كما ترفض مساواتها مع قوات الدعم السريع».

وذكرت الوزارة أن تحقيق السلام يُعتبر مسؤولية حصرية لشعب السودان، الذي يحدد كيف يحكم من خلال التوافق الوطني الذي تسعى إليه حكومة رئيس الوزراء كامل إدريس.

وشددت على أن «الانخراط في القضايا الداخلية، حق سيادي تمنحه الحكومة السودانية وفقاً لمصالح الشعب السوداني دون وصاية من أي جهة أو تحالف».

ترحيب وتأييد

رحبّت «حكومة حميدتي» ببيان المجموعة الرباعية الدولية، وقالت في بيان «نؤكد موقفنا الثابت وترحيبنا الكامل بالجهود الميذولة لإنهاء الحرب في السودان في عملية سلمية شاملة تقود إلى وقف الحرب، وبناء الدولة ومؤسساتها، ومعالجة جذور الأزمة التاريخية التي قادت إلى تكرار الحروب في البلاد».

وأعلن التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود» برئاسة عبد الله حمدوك، دعمه الكامل لخطة العمل التي طرحتها المجموعة الرباعية لحل الأزمة السودانية، واعتبرها «خارطة طريق واضحة لإنهاء النزاع، وأن نجاحها من شأنه أن يضع حداً للحرب، ويقود السودان نحو سلام دائم وعادل، يضمن أمن البلاد واستقرارها».

وبدوره، وصف حزب الأمة خطة الرباعية بأنها «موقف مسؤول ومتوازن يعكس إدراك المجتمع الدولي والإقليمي لحجم الكارثة الإنسانية التي يعيشها الشعب السوداني، ويؤكد خطورة استمرار الحرب على وحدة السودان واستقراره، وعلى أمن المنطقة بأسرها».

وشدد على أن مستقبل الحكم في السودان «يجب أن يكون مدنياً ديمقراطياً عبر عملية انتقالية شاملة لا تهيمن عليها الأطراف المتحاربة، وتفضي خلال فترة محددة إلى حكومة مدنية ذات شرعية واسعة».

رفض واستهجان

رفضت القوى المساندة للجيش في السودان مساعي المجموعة الرباعية، واتهمتها بالسعي إلى خلخلة الأوضاع السودانية الداخلية، وفرض سياسة جديدة لدعم قوى سياسية وإقصاء أخرى.

وقال الأمين العام لتنسيقية القوى الوطنية «إن ما جاء في بيان الرباعية تحيّز واضح وغير مقبول، ومحاولة لفرض وصايا دولية على السودان، في تجاهل تام للحق الأصيل للشعب السوداني بتقرير مصيره دون أي تدخل خارجي».

ومن جهته، استهجن تحالف التيار الإسلامي «لغة بيان المجموعة الرباعية التي تسعى إلى التدخل السافر في شؤون السودان الداخلية ومحاولة فرض حلول خارجية عليه».

وأشار التحالف إلى أن بعض أطراف المجموعة «غير مؤهلة أخلاقياً للحديث عن الأمن والسلام في السودان، بعد تورطها في رفد قوات الدعم السريع بالسلاح والمال والمرتزقة».

وبدوره، اعتبر حزب المؤتمر الوطني أن الجهات التي أشعلت الحرب أو ساهمت في اندلاعها لا تصلح للاضطلاع بمهمة إطفاء نيرانها.

وقال في بيان «إن الشعب السوداني ليس قاصراً ليتم التقرير بشأن مستقبله من دول أخرى، وإن المساواة بين الجيش الوطني والدعم السريع، وإعادة إنتاج تحالف قوى الحرية والتغيير، تحت أي مسمى جديد، بعد إهانة لتضحيات أهل السودان».

يذكر أن قوات الدعم السريع تبنت هجوماً بالطائرات المسيرة، على منشآت حيوية وعسكرية في الخرطوم، في محاولة لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية وتوجيه رسائل الى الداخل والخارج.

وكانت خلال العامين السابقين تنفى استخدامها الطيران المسير، وبقول المتحدثون باسمها إنهم لا يملكون هذا السلاح، وأن طرفاً ثالثاً يستخدمه ضد أهداف مدنية وعسكرية لإلصاق التهمة بهم.

استقالة بيدرسون... هل وأدت مسار الانتقال السياسي في سوريا والقرار ٢٢٥٤؟

تأتي استقالة المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا، غير بيدرسون، في وقت حرج يعيد طرح تساؤلات حول مستقبل المسار الأممي للانتقال السياسي والقرار الدولي ٢٢٥٤، الذي شكّل الإطار الأساسي للحل السياسي في سوريا منذ عام ٢٠١٥.

فغياب المبعوث الذي قاد جهود تطبيق القرار وساهم في تأسيس اللجنة الدستورية السورية عام ٢٠١٩ قد يمثل بداية مرحلة من التراجع في جهود التسوية السياسية، ويثير مخاوف جدية من إمكانية وأد العملية السياسية الأممية، خصوصاً في ظل تصاعد التدخلات الإقليمية والدولية وتطورات المشهد السوري على الأرض.

مرحلة دقيقة

تشهد العملية السياسية في سوريا مرحلة دقيقة، حيث نص القرار ٢٢٥٤ على إطلاق مفاوضات بين النظام السابق والمعارضة السورية، وتشكيل حكومة انتقالية، وصياغة دستور جديد، وإجراء انتخابات بإشراف الأمم المتحدة.

وقد مثّل هذا القرار توافقاً دولياً نادراً حول سوريا، لكنه واجه منذ صدوره عراقيل كبيرة بسبب استمرار الأعمال القتالية، والانقسامات الإقليمية والدولية، وتباين مصالح الأطراف الداخلية، ورغم مرور سنوات لم يتم تنفيذ بنوده، وهو ما جعل استمرارية العملية السياسية على طاولة الأمم المتحدة مرهونة بشخصية المبعوث الأممي وقدرته على إدارة الملفات المعقدة.

في هذا السياق، أعلن المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا، غير بيدرسون، يوم الخميس الماضي، استقالته بعد أكثر من ست سنوات من العمل المكثف لإيجاد حل سياسي شامل للصراع السوري.

وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش قبوله الاستقالة، معرباً عن تقديره للجهود الكبيرة التي بذلها بيدرسون خلال فترة ولايته، والتي شملت التنسيق مع الأطراف السورية والإقليمية والدولية لضمان استمرار المسار الأممي للانتقال السياسي.

وخلال كلمته أمام مجلس الأمن الدولي، أشار بيدرسون إلى طول فترة خدمته، وقال: «لطالما كنت أنوي الرحيل لأسباب شخصية بعد فترة طويلة من الخدمة. لقد أكدت تجربتي في سوريا حقيقة راسخة، وهي أن الظلام أحياناً يكون أشد ما يكون قبل بزوغ الفجر. لفترة طويلة، بدا التقدم مستحيلاً تماماً. حتى تحقق فجأة».

وأضاف: «قلةٌ من عانى معاناةً عميقةً كالسوريين، وقلةٌ من أظهروا مثل هذا الصمود والعزيمة. اليوم، تشرق شمسُ سوريا والشعب السوري، وعلينا أن نضمن أن يصبح هذا اليوم مشرقاً. إنهم يستحقون ذلك بجدارة».

ومع ذلك فإن التحديات الراهنة تتطلب مرونة دولية واستراتيجية واضحة لتفعيل القرار ٢٢٥٤، وإلا فإن الاستقالة قد تمثل بداية مرحلة من التراجع أو التخلي الفعلي عن المسار الأممي، ما قد يتيح للأطراف الإقليمية والدولية فرض ترتيبات ثنائية تتجاوز أهداف الحل السياسي الشامل وتعيد رسم المشهد السوري وفق مصالحها.

قرار بات طي النسيان

وفي تعليق له، قال محمد رمضان العبود، الناطق الرسمي باسم حزب الحداثة والديموقراطية لسوريا، إن استقالة بيدرسون جاءت بالتزامن مع محاولة اعتماد وثيقة خارطة طريق السويداء كوثيقة رسمية في مجلس الأمن والجمعية العامة، مشيراً إلى أن توقيع اتفاق بين إسرائيل والحكومة الانتقالية يعني عملياً أن القرار ٢٢٥٤ أصبح «قراراً طي النسيان»، بمباركة أميركية ودولية واضحة.

وأضاف العبود في تصريح لصحيفة «السوري»، أن هذا التطور يزيد من تعقيد المشهد السوري ويطرح تخوفات من صراع داخلي قد يعيد البلاد إلى نقطة الصفر ويدفع باتجاه انقسامها وتقسيمها إلى مناطق، بما يخدم مصالح القوى الإقليمية والدول الغربية على حساب الشعب السوري.

ويرى، أن تعيين مبعوث أممي جديد يمثل اختباراً حاسماً للمجتمع الدولي، إذ سيكون عليه مواجهة التدخلات الإقليمية وضمان التزام الأطراف السورية بالمسار السياسي، وتحقيق توافق داخلي يسمح بتنفيذ بنود القرار ٢٢٥٤، وأن أي تأخير أو غياب لرؤية واضحة قد يؤدي إلى مزيد من الانقسامات وإضعاف المرجعية الأممية في سوريا، ما يضعف فرص الحل السياسي ويزيد من احتمالات الصراع الداخلي واستمرار الانتهاكات ضد المدنيين.

ويشير الناطق باسم حزب الحداثة والديمقراطية لسوريا، أن استقالة بيدرسون قد تؤثر على مسار الانتقال السياسي في سوريا، والذي يمثل الركيزة الأساسية لتفعيل بنود القرار ٢٢٥٤، بما في ذلك صياغة دستور جديد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وضمان مشاركة جميع مكونات الشعب السوري، مشيراً ألى أن ذلك قد يؤدي غياب قيادة أممية حازمة إلى تعطيل الاجتماعات والمفاوضات الداخلية، وإعطاء الفرصة للأطراف الإقليمية والدولية لفرض أجنداتها الخاصة بعيداً عن المسار الأممي.

بينما يؤدّع بيدرسون منصبه، تظل الأنظار متّجهة نحو قدرة أي مبعوث جديد على إعادة ترتيب البيت السوري المتصدع وتحقيق ما نص عليه القرار ٢٢٥٤ من انتقال سياسي حقيقي، وتأمين مشاركة شاملة لجميع السوريين في صناعة مستقبلهم.

وتبقى استقالة بيدرسون بمثابة إنذار مبكر للمجتمع الدولي: إما تفعيل المسار الأممي بأقصى سرعة، أو تقبّل تحولات جديدة قد تعصف بالقرار الدولي الذي طالما شكّل المرجعية الوحيدة للحل السياسي في سوريا سلمياً.

مضمون القرار ٢٢٥٤

في الثامن عشر من كانون الأول عام ٢٠١٥ أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٢٥٤، وهو مشروع قرار أميركي اعتمد بيان جنيف الصادر عام ٢٠١٢ وبيانات فيينا لعام ٢٠١٥، بهدف وضع إطار سياسي شامل لإنهاء الحرب السورية التي اندلعت عام ٢٠١١، وقد مثّل القرار آنذاك توافقاً دولياً نادراً حول سوريا، وصوّت عليه الأعضاء الـ١٥ في المجلس بالإجماع.

ونص القرار على إطلاق مفاوضات سلام بين الأطراف السورية في كانون الثاني ٢٠١٦، مؤكداً أن الشعب السوري هو الجهة المخوّلة بتحديد مستقبل البلاد، وداعياً إلى تشكيل حكومة انتقالية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة بإشراف أممي، ووقف الهجمات على المدنيين فوراً.

واستند القرار إلى بيان جنيف لعام ٢٠١٢ كأساس للعملية السياسية للانتقال، كما دعم بيانات فيينا لعام ٢٠١٥ التي شددت على الحل السلمي للأزمة، وكلّف الأمين العام للأمم المتحدة بدعوة ممثلي النظام والمعارضة السورية لبدء مفاوضات مباشرة مطلع ٢٠١٦ بهدف التوصل إلى تسوية سياسية دائمة.

ودعا القرار إلى وقف فوري للأعمال القتالية في سوريا، مع استثناء العمليات العسكرية ضد التنظيمات المصنفة إرهابية مثل «داعش» وجماعات أخرى مدرجة في لوائح مجلس الأمن.

كما أكد أن العملية السياسية يجب أن تكون بقيادة سورية وبرعاية أممية، داعياً إلى مفاوضات مباشرة بين النظام السابق والمعارضة، وحدّد فترة ستة أشهر لتشكيل حكومة انتقالية ذات مصداقية وغير طائفية، وفترة ثمانية عشر شهراً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة.

وطالب القرار بصياغة دستور جديد لسوريا كجزء أساسي من عملية الانتقال السياسي لضمان توافق الأطراف على القواعد القانونية الجديدة للدولة، وشدد على أهمية إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق دون قيود، وتأمين عودة آمنة للنازحين واللاجئين، والإفراج عن المحتجزين والمختطفين والكشف عن مصير المفقودين والتأكيد على أهمية تكثيف الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في سوريا، داعياً الأطراف السورية والدول الإقليمية إلى التعاون الكامل في هذا المجال.

ريف حماة بين الخوف والمطالب.. صرخة من أجل تفعيل الأمن بعد تصاعد الاعتداءات

تقرير/ جمانة الخالد

تشهد مناطق ريف حماة التي يقطنها سكان من الطائفتين المسيحية والعلوية حالة من القلق والاضطراب الأمني بعد سلسلة من الحوادث التي أثارت صدمة المجتمع المحلي، كان أبرزها حادثة اغتصاب فتاة في مدينة سلحب.

الحادثة، التي وقعت في وضح النهار على الطريق العام، لم تكن مجرد جريمة فردية، بل جاءت لتكشف هشاشة الوضع الأمني في مناطق تعتبر معتادة على الهدوء النسبي، ووضعت السكان أمام خوف دائم من تكرار مثل هذه الجرائم.

أبو جوني، مزارع من قرية قريبة من سلحب، يصف شعوره بالخوف: «لقد اعتدنا على هدوء الريف، لكن بعد هذه الحوادث أصبحنا نتجنب بعض الطرق بعد غروب الشمس.

الأطفال لم يعودوا يلعبون بحرية في الحدائق أو أمام المنازل، والنساء يخشين الخروج بمفردهن.» أبو جورج ليس وحده في هذه المخاوف؛ فالعديد من سكان القرى الصغيرة في ريف حماة يشعرون بأن الأمن الذي كانوا يعتبرونه بديهيًا أصبح غير مضمون، وأن تفعيل القوى الأمنية ضرورة ملحة لمنع تفاقم الانتهاكات.

تقول أم مراد، وهي أم لطفلين صغيرين من مدينة سلحب: «الأمان الذي كنا نعيشه اختفى فجأة، وكلنا قلقون على أطفالنا. حتى التسوق أو الذهاب إلى العمل أصبح محفوفًا بالمخاطر.» حديث أم مارك يعكس تأثير الأزمة على الحياة اليومية للسكان، حيث يتحول كل نشاط بسيط إلى مصدر قلق، ويتضاعف الشعور بالعجز أمام ضعف الحماية.

المجتمع المدني في المنطقة بدأ يطالب بشكل علني بتدخل أسرع وأكثر فعالية من السلطات. تجمعات المواطنين عقدت لقاءات مع قادة محليين وناشطين حقوقيين، طالبوا فيها بتعزيز الدور الأمني في القرى والطرق الريفية، وتوفير آليات حماية للشبان والنساء على حد سواء.

يقول سامر العلي، ناشط حقوقي: «غياب الأمن يفتح الباب أمام الجرائم ويتسبب في تزايد الانتهاكات. على السلطات أن تتحرك فورًا لضمان سلامة المواطنين ومحاسبة الجناة.»

في سياق الحادثة التي وقعت لفتاة في سلحب، تؤكد مصادر محلية أن الشابة تم نقلها إلى المشفى لتلقي العلاج والرعاية النفسية بعد الاعتداء، لكن القلق الأكبر لدى السكان هو احتمال تكرار مثل هذه الجرائم إذا لم يتم تعزيز تواجد الشرطة وقوى الأمن بشكل فعال على الطرق الرئيسية والفرعية.

ويشير الأهالي إلى أن بعض الطرق الريفية يندر المرور عليها من قبل الدوريات، ما يجعلها معرضة للجرائم، خاصة في فترات الليل وفترات الانقطاع الأمني المؤقت.

القلق الأمني لم يقتصر على حماية النساء فقط، بل امتد إلى حماية الأطفال وكبار السن من الاعتداءات والسرقات، وهو ما دفع بعض العائلات إلى إعادة ترتيب حياتها اليومية.

تقول كاثرين، وهي معلمة من قرية مارية: «لقد اضطررنا لتغيير مواعيد الذهاب إلى المدارس، وبعض العائلات بدأت تجهز أبناءها برفقة أقارب عند التنقل. الأمن أصبح مصدر قلق رئيسي.»

ويشير سكان المنطقة إلى أن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية تلعب دورًا إضافيًا في تفاقم الانفلات الأمني، فضعف الرقابة على بعض المناطق وغياب حلول سريعة للنزاعات الصغيرة أدى إلى استغلالها من قبل عصابات أو أشخاص منحرفين.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى وجود خطة شاملة لتعزيز الأمن، تشمل زيادة عدد الدوريات، تركيب كاميرات مراقبة في المناطق الحيوية، وإنشاء نقاط تفتيش على الطرق المهمة لمنع وقوع الحوادث.

على المستوى الرسمي، لم تصدر بعد بيانات واضحة عن الإجراءات الأمنية الإضافية، وهو ما يزيد من شعور الأهالي بالغضب والإحباط، ويضعهم في حالة ترقب دائم لأي حادث محتمل.

في المقابل، يرى ناشطون أن الضغط الشعبي والتحرك المجتمعي قد يدفع السلطات إلى إعادة النظر في السياسات الأمنية الحالية، وتفعيلها بشكل أوسع على الأراضي الريفية.

تجربة الفتاة التي تعرضت للاغتصاب، رغم كونها حالة فردية، أصبحت رمزًا لمعاناة السكان وصرخة تحذير من تفشي الانتهاكات في غياب حماية حقيقية. هذه الواقعة أظهرت أن الخطر ليس بعيدًا عن البيوت، وأن تعزيز الأمن يجب أن يكون أولوية قصوى، لا مجرد إجراء شكلي.

كما أظهرت الحاجة إلى برامج توعية للسكان حول سبل حماية أنفسهم وأطفالهم، وتنسيق المجتمع المدني مع السلطات المحلية لتفعيل آليات الوقاية.

في المجمل، مطالبات سكان ريف حماة المسيحيين والعلويين بتفعيل الأمن لم تعد مجرد كلام، بل أصبحت ضرورة حتمية لحماية المدنيين وفرض الاستقرار في مناطق لطالما عرفت الهدوء.

الحوادث الأخيرة، بما فيها اغتصاب فتاة في سلحب، أبرزت هشاشة الوضع الحالي وأكدت أن الأمن ليس خيارًا، بل حق أساسي لكل مواطن يعيش في هذه الأراضي الريفية. تعزيز الأمن، مراقبة الطرق، ومحاسبة المعتدين هي خطوات عاجلة لمواجهة هذه الأزمة، وإعادة شعور السكان بالأمان الذي اعتادوه منذ سنوات.

اللواء ١٠٧ في ريف جبلة.. إرث سلاح بين بيوت المدنيين ومأزق أمني وإنساني

اللاذقية/ يوسف علي

كل عدة أيام، تتكرر المشاهد على ساحل اللاذقية مع دوي انفجارات عنيفة قرب ما يعرف محلياً باللواء ١٠٧ قرب قرية زاما في ريف مدينة جبلة. شعلة من النيران تصعد وأعمدة دخان تتصاعد، بينما يراقب السكان القرى المجاورة المخاوف تتعاظم.

وجود مخازن أسلحة ومعدات ثقيلة متروكة بين المنازل يحوّل السكان إلى هدف مباشر قبل أن تكون المواقع العسكرية هدفاً لأي طرف خارجي.

أحد السكان روى أن انفجارات متتالية جعلت الخوف جزءاً من حياتهم اليومية. مقاطع قصيرة متداولة على منصات التواصل الاجتماعي تظهر وهج النيران وانتشار الصور على وسائل الإعلام المحلية، مؤكدة على حجم التهديد الذي يواجه المدنيين.

تقارير محلية ومصادر مطلعة أكدت أن المستودعات تضم صواريخ دفاع جوي وذخائر متراكمة منذ زمن النظام السابق داخل مقرات اللواء، ما يجعل الموقع هدفاً متكرراً لعمليات جوية من الطيران الإسرائيلي. الانفجارات المتلاحقة خلال الأشهر الماضية أدت إلى حرائق وتدمير واسع في الموقع ذاته، مع وصول شظايا الذخائر إلى منازل المدنيين.

ومع ذلك، لا تزال هناك اختلافات بين ما ينقله السكان ووسائل الإعلام المحلية وما تصرح به الجهات الرسمية، إذ تبقى التفاصيل حول نوع الصواريخ وحجم المخزون أو ما يتم استهدافه موضع تكهنات وغير قابلة للتوثيق بشكل كامل.

السكان يصفون آثار هذه الاستهدافات على حياتهم اليومية، حيث توقف الأطفال عن اللعب خارج منازلهم بسبب الخوف، وأكد آخرون أن هذه المخازن لا تمثل بقايا جيش فقط بل قنابل موقوتة بجانب بيوتهم، دون وجود خطة واضحة من السلطات لإزالة هذه المخاطر. الفلاحون الذين يعيشون قرب مقر اللواء يعبرون عن قلقهم المستمر ويطالبون الجهات المسؤولة بتحرك عاجل يسمح لهم بالعمل بأمان على أراضيهم.

بعد زوال النظام السابق، يطرح السؤال حول من يتحمل مسؤولية هذا الإرث العسكري المتروك بين الأحياء المدنية. هناك مسؤولية قانونية وحكومية على حد سواء، فمواقع التشكيلات العسكرية التي تُركت أو نُقلت خلال النزاعات إلى مناطق مدنية دون تأمين أو تفريغ تضع الدولة الانتقالية أمام مسؤولية حماية المدنيين.

مطالب السكان تتضمن تأمين السلاح المتروك وفصل مواقع المستودعات والذخيرة الحية عن البيوت السكنية، وهو مطلب ليس محلياً فحسب بل التزام أساسي لأي سلطة مسؤولة. تجاهل هذه المطالب يضاعف من خطورة التهاون ويجعل تكرار الاستهدافات أمراً محتوماً، ما يثبت الخطر الداهم الذي يواجه المدنيين.

من منظور الجيش الإسرائيلي والأمن القومي الخاص به، استهداف مواقع مثل اللواء ١٠٧ يعتبر تقليصاً لقدرات دفاعية على الشريط الساحلي الغربي، ما يجعلها أهدافاً استراتيجية ضمن محاولات تحجيم قدرات عسكرية للدولة السورية والتأثير على أطراف إقليمية مجاورة. تزايد المخاطر بسبب وجود معدات أو عناصر أجنبية يزيد المشهد تعقيداً ويضع المدنيين في قلب الصراع.

المخاطر لا تقتصر على الانفجارات أو التهديد النفسي، بل تمتد إلى المخزونات المتضررة والذخائر المحترقة التي تترك حطاماً متفجراً قد يشكل خطراً طويل الأمد على المارة والفلاحين، إضافة إلى تأثيرها البيئي والصحي بسبب احتراق الذخائر والوقود وملوثات الهواء والتربة والمياه، ما يضعف فرص التعافي مستقبلاً.

تكرار الاستهدافات يدفع السكان إلى الهجرة مؤقتاً أو دائمة لضمان سلامتهم، ما يزيد من أزمات معيشية واجتماعية واقتصادية في المنطقة. عدد كبير من المواطنين تقدموا عبر وسائل الإعلام بمطالبات عاجلة للجهات المختصة للقيام بإجراءات احترازية تشمل المسح العسكري الفوري للمخزون الحربي وإرسال فرق مختصة لتقييم المخاطر وإحصاء المواد المتفجرة، مع إشراف خبراء مختصين لمنع أي انفجارات ناجمة عن سوء الاستخدام أو النقل والتفكيك، مع جدولة برامج نقل معلنة للحد من الاستهداف الخارجي ولتوعية السكان.

كما طالب الأهالي بتعويض المتضررين ممن فقدوا مواسم الزراعة خلال الأشهر الماضية، خصوصاً الأطفال الذين تعرضوا لأذى نفسي نتيجة الانفجارات المتكررة، مؤكدين أن المدنيين هم الذين يدفعون ثمن الحروب وأن الأمن والأمان يجب أن يكون حقاً أساسياً لهم.

ما يريده السكان اليوم هو حياة آمنة ومستقرة بعيداً عن المخاطر، وحماية لحقوقهم في الأمن والاستقرار على أراضيهم، بعد أن حرمتهم ظروف البلاد أبسط حقوقهم.

البسطات العشوائية في حمص.. معركة يومية بين الفقر والنظام

حمص/ بسام الحمد

لم يكد يمضي وقت طويل على الحملة الأخيرة التي نفذتها محافظة حمص لإزالة البسطات العشوائية من شوارع مركز المدينة، لا سيما في ساحة الساعة القديمة ومنطقة الكورنيش، حتى عادت تلك البسطات لتملأ الأرصفة وتحتل زوايا الشوارع من جديد. المشهد اليومي يكشف إصرار الباعة على البقاء في مواقعهم مهما كلفهم الأمر، في مقابل إصرار دوريات البلدية على الملاحقة والإزالة. وبين الطرفين تتشكل صورة أقرب ما تكون إلى "حرب استنزاف" مفتوحة لا يخرج منها أحد منتصراً.

هذه العودة السريعة للبسطات بعد كل حملة إزالة لا تعكس فقط محدودية أثر الإجراءات المؤقتة، بل تبرز أيضاً غياب الحلول الجذرية التي توازن بين حاجة المواطن إلى لقمة العيش وبين ضرورة الحفاظ على النظام العام والمشهد الحضري للمدينة. فالقضية ليست مجرد إشغال رصيف أو سدّ طريق، بل ترتبط بأوضاع اقتصادية واجتماعية ضاغطة لا تنفك تفرض نفسها على حياة السكان.

في حي الغوطة وسط حمص، يقف محمود العلي، بائع خضار خمسيني، بجانب بسطته الصغيرة محاطاً بكراتين الطماطم والخيار. يروي قصته بمرارة قائلاً: "كل يوم أخرج عند الفجر لأجهز بسطتي، وأبقى في حالة ترقب. نبيع طوال النهار ونحن نراقب الزاوية خوفاً من ظهور دورية البلدية. عندما يأتون نضطر للهرب وترك البضاعة وراءنا، وكثيراً ما نخسر ما نملك. لكن ماذا نفعل؟ هذا مصدر رزقي الوحيد، ولا أملك بديلاً".

قصة أخرى يرويها شاب عشريني يُدعى سامر حيدر، يبيع الملابس المستعملة قرب شارع الحميدية. يقول: "أجبرتني البطالة على هذه المهنة. بحثت كثيراً عن عمل ولم أجد، وحتى الورشات تطلب عمالاً برواتب لا تكفي ثمن الخبز. البلدية تقول إنها خصصت لنا أماكن بعيدة في أطراف المدينة، لكن من سيأتي لشراء الفميص أو البنطال إذا ابتعدنا عن مركز السوق؟ نحن نحتاج إلى مكان منظم قريب من الناس، لا مجرد حل شكلي يبعدنا عن الأنظار".

من جانب آخر، يرى بعض أبناء حمص أن انتشار البسطات بهذا الشكل يحول المدينة إلى ما يشبه سوقاً عشوائية دائمة. رنا كنعان، موظفة حكومية، تقول: "لا أنكر أن هؤلاء الباعة بحاجة للعمل، لكن وجود البسطات أمام كل محل وعلى كل رصيف يعيق المارة ويشوّه المنظر العام. في بعض الأحيان لا تستطيع السيارات المرور بسبب التمدد العشوائي. يجب أن يكون هناك حل يضمن حقوق الطرفين".

الجمعيات المحلية المهتمة بحقوق المستهلك دخلت على خط النقاش. حسن عوض، عضو في جمعية أهلية بحمص، يشير إلى أن المشكلة مرتبطة بجذور اقتصادية عميقة: "لا يمكن التعامل مع البسطات وكأنها قضية أمنية أو مجرد تعدٍ على الأملاك العامة. هؤلاء الناس يعبرون عن حالة بطالة واسعة وغياب فرص عمل حقيقية. إن تشريدهم ليس حلاً، بل يجب إنشاء أسواق شعبية منظمة برسوم رمزية تراعي أوضاعهم المادية، كما يحدث في بعض الدول المجاورة".

لكن آخرين يحذرون من المخاطر الاقتصادية والصحية المرتبطة بهذه الظاهرة. ياسين الجمال، وهو تاجر مواد غذائية في سوق الناعورة، يرى أن البسطات غير المرخصة تمثل "اقتصاد ظل" يضعف السوق النظامية. ويقول: "لا توجد رقابة على الأسعار أو الجودة، وغالباً تباع المواد من دون فواتير أو مواصفات. هذا يضر بالمستهلك وبالتاجر النظامي والدولة على حد سواء. نحن لا نرفض رزق الناس، لكن يجب أن يكون ضمن إطار منظم يخضع للرقابة".

أحد المواطنين العائدين من لبنان، ويدعى وائل الحمصي، يقترح الاستفادة من تجارب خارجية: "في بيروت مثلاً توجد أسواق شعبية منظمة تابعة للبلديات، حيث يعرض الباعة بضاعتهم في أكشاك صغيرة برسوم شهرية بسيطة. البائع يستفيد لأنه يعمل في مكان ثابت وآمن، والمدينة تستفيد لأنها تحافظ على مظهرها وتضمن الرقابة الصحية. لماذا لا نطبق شيئاً مشابهاً هنا؟".

في المقابل، لا يرى البعض في هذه الظاهرة شيئاً جديداً. أحمد درويش، مدرس متقاعد، يقول: "منذ أكثر من عشرين عاماً ونحن نسمع الوعود بحل مشكلة البسطات، لكن لم يتحقق شيء. العلاقة بين الباعة والبلدية أصبحت مثل لعبة القط والفأر: يهربون في النهار، ويعودون في المساء. ما لم توجد رؤية حقيقية لتخصيص مساحات مناسبة وتحويلها إلى أسواق دائمة، ستظل المشكلة قائمة إلى ما لا نهاية".

المشهد في حمص اليوم يعكس بوضوح أن إزالة البسطات من دون تقديم بدائل عملية ليس سوى حل قصير الأمد. أصحاب البسطات يعيشون بين مطرقة الحاجة وسندان الملاحقة، فيما تشدد الجهات الرسمية على مخاطر اقتصادية وصحية وقانونية تفرضها الفوضى الحالية. وبين هذا وذاك، يظل السؤال مفتوحاً: هل يمكن تحويل هذه المهن الهامشية إلى مورد منظم يضمن كرامة الباعة ويحافظ في الوقت نفسه على النظام العام للمدينة، أم أن "حرب الاستنزاف" ستبقى مستمرة بلا نهاية؟

القنيطرة تنزف صحياً.. معاناة الأهالي تكشف غياب الرعاية والدعم

القنيطرة/ رجاء مختار

في عمق الجنوب الغربي السوري، حيث تلتقي حدود الجولان بآثار الحرب والدمار، تكشف الحياة اليومية عن معاناة صحية تهدد وجود المجتمع بأكمله. فسكان محافظة القنيطرة، الذين تحملوا ويلات الاحتلال والتدمير، يواجهون الآن تحدياً وجودياً جديداً يتمثل في انهيار النظام الصحي وغياب أبسط مقومات الرعاية الطبية.

علي الحسن، مزارع من قرية العدنانية البعيدة عن مركز المحافظة بأكثر من أربعين كيلومتراً، يروي قصة معاناة زوجته التي تعاني من أمراض قلبية مزمنة. «في إحدى الليالي، تعرضت زوجتي لأزمة صحية حادة. حاولت الاتصال بسيارة إسعاف، لكن الرحلة كانت ستكلفني أكثر من ربع مليون ليرة، وهو مبلغ لا أملكه. اضطررت إلى نقلها بمركبتي القديمة التي تكاد تتحطم على الطرق الوعرة. الرحلة التي استغرقت ساعتين كاملتين كانت أشبه بحلم كابوس، كنت أخشى أن تلفظ أنفاسها بين يدي قبل الوصول إلى المستشفى».»في قصة على ليست استثناء، بل هي واقع يومي يعيشه آلاف السكان في قرى المحافظة المتناثرة. فمستشفى الجولان الوحيد في مركز المحافظة، رغم جهود كوادره الطبية المتفانية، يشبه جزيرة معزولة في محيط من القرى والمناطق النائية التي تفتقر إلى أبسط الخدمات الطبية. المسافات الشاسعة، إلى جانب تردي الطرق وانهيار الاقتصاد، جعلت من الوصول إلى الرعاية الصحية رحلة محفوفة بالمخاطر والمهالك.

المراكز الصحية المنتشرة في بعض القرى لا تقدم سوى خدمات رمزية، تفتقر إلى الأدوية الأساسية والأجهزة الطبية وحتى الكوادر المؤهلة. الدكتورة سمر قاسم، التي تطوعت للعمل في أحد هذه المراكز لمدة ستة أشهر، تصف الوضع بأنه «كارثة إنسانية حقيقية». تضيف: «كنا نعتمد على الأدوية التي يتبرع بها الأهالي، وكثيراً ما كنا نضطر لعلاج المرضى بأدوية منتهية الصلاحية لأنها كل ما نملكه. في حالات الطوارئ، كنا ننقل المرضى بسيارات الأهالي الخاصة، لأننا لا نملك حتى سيارة إسعاف واحدة».

في مواجهة هذا الواقع المأساوي، تبرز مبادرات فردية تحاول سد بعض الثغرات. مجموعة من الشباب المتطوعين في قرية البطيحة نظمت نظاماً للطوارئ باستخدام الدراجات النارية لنقل المرضى في الحالات الحرجة. كما قام أطباء متقاعدون بفتح عيادات مجانية في منازلهم، لكن هذه الجهود تبقى قطرة في محيط من الاحتياجات الهائلة.

وفي محاولة للحد من الكارثة، أطلقت مديرية الصحة حملة توعوية تركز على الطب الوقائي، خاصة برامج التلقيح للأطفال. حيث نظمت سلسلة من الندوات في القرى النائية لتوعية الأهالي بأهمية اللقاحات، كما أعلنت عن حملة تلقيح شاملة تستهدف آلاف الأطفال في أنحاء المحافظة.

لكن هذه الجهود تبقى غير كافية في ظل غياب الدعم الدولي والتمويل الكافي. السكان يناشدون المنظمات الإنسانية والجهات الدولية للتدخل العاجل لإنشاء مستشفى ميداني في المناطق الجنوبية، وتجهيز المراكز الصحية القائمة بالأدوية والأجهزة اللازمة، وتوفير سيارات إسعاف مجهزة للتعامل مع الحالات الطارئة.

المأساة الصحية في القنيطرة ليست مجرد أزمة طبية، بل هي قضية إنسانية تمس حق الإنسان الأساسي في الحياة والعلاج. ففي هذه البقعة من سوريا، يصبح الوصول إلى مستشفى أو الحصول على دواء معركة يومية قد تخسرها الأسر الفقيرة، مما يضيف بعداً جديداً لمعنى المعاناة في مجتمع أنهكته الحرب وأفقدته أبسط مقومات العيش الكريم.

أزمة الخبز في ريف دمشق.. نقص الأفران يفاقم معاناة الأهالي

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في ريف دمشق، يعاني المواطنون من أزمة متصاعدة في الحصول على الخبز، حيث تعاني العديد من القرى والبلدات من قلة الأفران العاملة، ما يضطر السكان للانتظار لساعات طويلة أمام الأفران للحصول على حصتهم اليومية.

النقص في الأفران يتزامن مع زيادة أعداد السكان في بعض المناطق، خاصة بعد عودة العائلات المهجرة إلى منازلها، مما يزيد الضغط على الأفران المتبقية ويجعل الحصول على الخبز عملية صعبة ومرهقة. العديد من الأهالي يروون معاناتهم اليومية، ففي دوما، تحكي أم محمد أنها تقف منذ ساعات الصباح أمام الفرن أحياناً دون أن تتمكن من الحصول على الخبز، مما يدفعها أحياناً لشرائه بأسعار مضاعفة من السوق السوداء.

في الزبداني، يضطر أبو أحمد للذهاب إلى فرن يبعد عدة كيلومترات عن منزله، وغالباً ما يعود خائبًا لأنه لم يحصل على حصته اليومية، وهو ما يؤثر على غذاء عائلته.

أسباب الأزمة متعددة، أبرزها نقص مادة الطحين المدعوم، وعدم توفر المحروقات اللازمة لتشغيل الأفران، بالإضافة إلى ضعف الرقابة على توزيع الخبز، مما يؤدي أحيانًا إلى تلاعب بعض الأفران بالكميات المخصصة لها.

هذا الوضع يعكس هشاشة البنية التحتية للأفران في ريف دمشق، ويبرز حاجة ماسة لتحسين إدارة الموارد وضمان وصول الخبز إلى جميع المواطنين بانتظام.

على الرغم من هذه التحديات، تبذل الجهات المعنية جهودًا لمحاولة معالجة الأزمة، من خلال إعادة تأهيل الأفران المتوقفة وتزويدها بالمواد اللازمة لتشغيلها، وزيادة حصص الطحين المخصصة للأفران لتلبية الاحتياجات المتزايدة، بالإضافة إلى تطوير آلية توزيع الخبز لتقليل الازدحام أمام الأفران وضمان وصوله إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين.

تظل أزمة الخبز في ريف دمشق مصدر قلق كبير للأهالي، الذين يأملون في حلول سريعة ومستدامة لتخفيف معاناتهم اليومية، وفي ظل تضافر الجهود بين الجهات المختصة والسكان المحليين، يمكن أن يتحسن الوضع تدريجيًا، ويصبح الحصول على الخبز أمرًا أسهل وأكثر انتظامًا، ما يساهم في تخفيف الضغط عن الأسر ويضمن استقرار حياتهم اليومية.

سوريا بين الطوائف والدولة.. تصاعد التوتر الطائفي ومخاطر الانقسام

مجد محمد

مع دخول الحرب في سوريا عامها الخامس عشر، لم تعد البلاد فقط أمام استحقاقات سياسية واقتصادية مؤجلة، بل أيضاً أمام تصاعد مقلق في الخطاب والهواجس الطائفية، التي باتت تشكل تهديداً حقيقياً للنسيج المجتمعي السوري، ففي وقت يشهد فيه الإقليم حراكاً دبلوماسياً مكثفاً باتجاه إعادة ترتيب العلاقات، تتفاقم داخلياً التصدعات الاجتماعية والهوية الوطنية الجامعة.

اللافت أن هذا التوتر الطائفي المتصاعد لا يأتي في سياق طارئ، بل هو نتيجة تراكمات طويلة من التهميش السياسي، وانعدام العدالة، وغياب التمثيل الحقيقي لمكونات المجتمع السوري، وسط تعثر الحل السياسي وانسداد أفق التغيير في هيكل الدولة المركزية.

لا يمكن قراءة التوتر الطائفي الحالي في سوريا بمعزل عن السياق السياسي والأمني لما بعد ٢٠١١، فبينما ظهرت الاحتجاجات في بداياتها بطابع مدني وشعبي، فإن تحول الصراع لاحقًا إلى نزاع مسلح متعدد الأطراف والمصالح، أفسح المجال أمام تأطير الصراع على أسس طائفية ومذهبية، استخدمت كأدوات تعبئة واستقطاب من جميع الأطراف.

اليوم، وبعد سنوات من الحرب، تعيد بعض المناطق السورية إنتاج خطاب طائفي مقنع، يتغذى على الشعور بالتهميش، وغياب الأمن، وانعدام الفرص السياسية المتكافئة، وفي المقابل تسعى بعض الجماعات الدينية أو الإثنية إلى طرح حلول تستند إلى الخصوصيات الثقافية أو المجتمعية وغيرها.

في العقود الماضية، ظل الحديث عن الحكم الذاتي أو اللامركزية في سوريا أشبه بالمحرم السياسي، ويقابل بالرفض والتخوين والتخويف من «التقسيم»، لكن الأزمة كشفت هشاشة هذا المنع، وأظهرت الحاجة لإعادة صياغة العلاقة بين المركز والمحيط، واليوم هناك مطالب واضحة من مكونات متعددة – كرد، سريان، دروز، علويين، وبعض القبائل العربية – بإعادة النظر في شكل الدولة، بما يضمن إدارة ذاتية محلية، تعكس التنوع السوري وتمنح المجتمعات حقها في تقرير شؤونها الخدمية والثقافية والسياسية، ضمن إطار الدولة السورية الواحدة، هذه المطالب ليست بالضرورة مشاريع انفصال، كما يروج البعض، بل هي محاولات واقعية لإنتاج عقد اجتماعي جديد، يحفظ وحدة سوريا عبر الاعتراف بتعددها.

حتى الآن، لم تظهر السلطة السورية المركزية أي تغير جوهري في موقفها من قضية الحكم المحلي أو اللامركزية السياسية، فما زالت تقدم نفسها باعتبارها الضامن الوحيد لوحدة سوريا، وتتعامل مع أي مطلب بالحكم الذاتي على أنه تهديد للدولة، لكن هذا الموقف يتجاهل حقيقة أن الإصرار على المركزية الشديدة هو ما قاد إلى هشاشة الدولة وانهيار مؤسساتها في المنطقة، دون أن تدعو للانفصال عن سوريا.

بل على العكس، تؤكد الإدارة الذاتية في كل تصريحاتها الرسمية، أن مشروعها يندرج ضمن حل سوري شامل، ويقوم على مبدأ اللامركزية الديمقراطية، التي تحفظ وحدة الأراضي السورية، وتمنح كل مكون حقه في القرار والإدارة واللغة والثقافة، وهذا النموذج رغم ما يواجهه من تحديات سياسية واقتصادية وضغوط إقليمية، إلا أنه يثبت يوماً بعد يوم أن البديل عن المركزية ليس الانقسام، بل هو التوازن والعدالة.

فإن تزايد التوتر الطائفي في سوريا هو تحذير حقيقي، لا يجب التعامل معه كأزمة طارئة بل كنتاج بنيوي لتراكمات سياسية واجتماعية، والرد عليه لا يكون بالخطابات أو القمع، بل بفتح حوار وطني شامل، يعيد الاعتبار للحكم المحلي، ويعيد صياغة العلاقة بين المركز والمجتمع.

الدبلوماسية وحدها لا تكفي، ما لم تترافق مع تغييرات داخلية حقيقية تنهي الاستبداد وتعطي لكل مكون دوره، فإن خطر الانقسام سيبقى يهدد ما تبقى من الدولة السورية، وربما تجربة الإدارة الذاتية، رغم كل الصعوبات، تقدم اليوم أحد أهم الدروس في كيفية تحويل التنوع إلى قوة، لا إلى عامل صراع.

غزّة ضحية تواطؤ بين مشروعين مستحيلين!

ليست المأساة الإنسانية التي مسرحها قطاع غزّة في هذه الأيام سوى حصيلة فكر إلغائي إسرائيلي من جهة وما زرعته "حماس" التي جمعت بين فكري الإخوان المسلمين و"جبهة الممانعة" من جهة أخرى. جمعت "حماس" عمليا بين فكر الإخوان، بأسوأ ما فيه من تطرّف وخبث وعبثية سياسيّة، وبين المشروع التوسّعي الإيراني الذي ركز منذ قيامه على الاستحواذ على قضية فلسطين والمتاجرة بها إلى أبعد حدود المتاجرة. وضعت "حماس" نفسها منذ البداية في خدمة المشروع الإيراني مع ما يعنيه من إلغاء للمشروع الوطني الفلسطيني

منذ احتلال إسرائيل لغزّة، التي كانت تحت الإدارة المصريّة لدى وقوع حرب العام ١٩٦٧ والسؤال في الدولة العبرية: ما العمل بالقطاع ذي المساحة الصغيرة والكثافة السكانيّة الكبيرة؟

صار مثل هذا السؤال أكثر إلحاحا في مرحلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من سيناء نتيجة توقيع معاهدة السلام المصريّة – الإسرائيليّة في آذار – مارس ١٩٧٩ وتحوّل القطاع إلى أرض فلسطينية محتلّة كما حال الضفّة الغربيّة التي باتت تمتلك عمليا من يتكلّم باسمها. كان ذلك عبر وجود منظمّة التحرير الفلسطينية "الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين" منذ قرار قمة الرباط في العام ١٩٧٤.

تمنّى غير مسؤول إسرائيلي لو يبتلع البحر غزّة. اقترحت حكومات إسرائيلية عدّة، بمن في ذلك حكومات كان ارييل شارون عضوا فيها، أن تكون غزّة "الدولة الفلسطينية" الموعودة. حصل ذلك خصوصا بعدما قطع الأردن الطريق على أن يكون "الوطن البديل" عندما اتخذ الملك حسين القرار التاريخي بفكّ الارتباط بين المملكة الهاشمية والضفة الغربيّة صيف العام ١٩٨٨. الحق العاهل الأردني الراحل فكّ الارتباط باتفاق السلام مع إسرائيل في تشرين الأول – أكتوبر ١٩٩٤، وهو اتفاق رسّم الحدود بين الأردن وفلسطين من جهة وبين المملكة الهاشمية وإسرائيل من جهة أخرى.

من المفيد في كلّ وقت ملاحظة أن الأردن لم يوقع اتفاقا مع إسرائيل إلّا بعدما ضمن حقوقه في الأرض والمياه... وبعد توقيع اتفاق أوسلو بين ياسر عرفات وإسحق رابين في حديقة البيت الأبيض. عرف الملك حسين، بعقله الإستراتيجي، كيف يتحيّن فرصة أوسلو ووجود اسحق في موقع رئيس الوزراء الإسرائيلي كي يعزز موقع الأردن إقليميا ويطوي صفحة مشروع "الوطن البديل" الذي رفعه اليمين الإسرائيلي الذي سعى دائما، خصوصا منذ توقيع اتفاق أوسلو، إلى إجهاض المشروع الوطني الفلسطيني الذي في أساسه حل الدولتين.

لعلّ أهمّ ما في اتفاق أوسلو الذي مكّن ياسر عرفات، الزعيم التاريخي للشعب الفلسطيني، من العودة إلى أرض فلسطين ورؤية القدس ولو من بعيد، تضمنه فكرة "غزّة وأريحا أوّلا". ليس صدفة أنّ "أبو عمّار" قرّر العودة إلى فلسطين عن طريق غزّة التي دخلها بزّا آتيا من الأراضي المصريّة. وليس صدفة إصراره على الربط بين غزّة والضفّة الغربيّة.

ما ليس صدفة أيضا إصرار "حماس" منذ توقيع اتفاق أوسلو على إفشاله. لعبت العمليات الانتحارية التي نفذتها على إحداث تغيير عميق داخل المجتمع الإسرائيلي ودفعه في اتجاه أن يكون أكثر يمينية... وصولا إلى قيام الحكومة الحالية لبنيامين نتانياهو التي تعكس الحالة المرضية التي بات يعاني منها هذا المجتمع.

من "غزّة وأريحا أوّلا"، صارت "غزة في منتصف العام ٢٠٠٧" إمارة إسلاميّة" على الطريقة الطالبانية تحكمها "حماس". بين التاريخين توجد محطات عدة من الضروري التوقف عندها. أولى هذه المحطات كانت افتتاح مطار غزّة الدولي في ٢٤ تشرين الثاني – نوفمبر ١٩٩٤ وترتيبات للعبور إلى مصر عن طريق أريحا بإشراف مراقبين أوروبيين. أتى الرئيس بيل كلينتون إلى غزّة في مناسبة افتتاح المطار وألقى خطابا في المجلس التشريعي الفلسطيني، من منطلق أن غزّة كانت الأمل بمستقبل آخر مختلف للفلسطينيين. كانت المحطة الثانية المهمّة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من غزّة في آب – أغسطس ٢٠٠٥ تنفيذا لقرار اتخذته حكومة برئاسة ارييل شارون!

انتقلت غزّة في ظلّ "حماس" وتقاسص سلطة وطنيّة مترهلة على رأسها محمود عباس (أبو مازن) من عنوان للأمل... إلى مأساة يوميّة. لم يتردّد اليمين الإسرائيلي الذي كان يحلم في الماضي بزوال غزّة من الوجود في الانتقال إلى مرحلة استغلال "طوفان الأقصى" وما فعلته "حماس" يوم السابع من تشرين الأوّل – أكتوبر ٢٠٢٣، إلى محاولة إزالة القضيّة الفلسطينية من الوجود.

يختزل مأساة غزّة صدام بين مشروعين مستحيلين، هما مشروع "حماس" الذي نادى بفلسطين "وقفا إسلاميا من البحر إلى النهر" وبين مشروع اليمين الإسرائيلي الذي يرفض الاعتراف بوجود شعب فلسطيني موجود على أرض فلسطين. هناك ما بين سبعة وثمانية ملايين فلسطيني على أرض فلسطين التاريخية، داخل إسرائيل نفسها وفي الضفة الغربيّة والقدس... وغزّة. هل في الإمكان تذويب هؤلاء؟

ستستمر حرب غزّة. لن تتوقف إلّا في اليوم الذي لا يعود فيه ذلك التواطؤ القائم بين مشروعين مستحيلين. لم تستفق حكومة بنيامين نتانياهو على خطورة "حماس" إلّا بعد "طوفان الأقصى" ومقتل نحو ١٢٠٠ يهودي كانوا في مستوطنات غلاف غزّة. قبل ذلك، كانت المساعدات الماليّة تأتي إلى "حماس" عن طريق مطار بن غوريون في تلّ أبيب. كانت "حماس" ضمانة لتكريس الانقسام الفلسطيني... كما كانت ضمانة لإفشال المشروع الوطني الفلسطيني الذي أقرّه المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني – نوفمبر ١٩٨٨ لدى انعقاده في الجزائر.

بين اليمين الإسرائيلي و"حماس"، تحولت غزّة إلى ضحية صدام بين فكرين متطرفين حصل التقاء بينهما في مرحلة معيّنة. كانت غزّة التي يوجد غاز في بحرها نقطة انطلاق لعودة الأمل. هل يمكن أن تعود إلى ذلك يوما؟ يمكن أن تعود في حال الغياب التام لـ"حماس" عسكريا وسياسيا... وفي حال اكتشفت إسرائيل أن لا مفرّ من العودة إلى السياسة وأن كلّ قنابل العالم لا تستطيع إلغاء الشعب الفلسطيني من الوجود!

طرطوس تواجه موجة غلاء غير مسبوقة تؤثر على جميع السلع الأساسية والمعيشة اليومية للمواطنين

طرطوس/ ا- ن

تشهد الأسواق المحلية في مدن وقرى محافظة طرطوس، بما فيها بانياس وصافيتا والشيخ بدر والدريكيش والقدموس، ارتفاعاً غير مسبوق في أسعار السلع الأساسية، ما يزيد من معاناة المواطنين ويهدد قدرتهم الشرائية. وجولة ميدانية في هذه الأسواق أظهرت زيادات كبيرة في أسعار المواد الغذائية، فقد ارتفع سعر ليتر زيت عباد الشمس من ١٦ ألف ليرة سورية إلى ما يقارب ٢١ إلى ٢٤ ألفاً، في حين سجل كيلو الرز المصري بين ١٣ و١٥ ألف ليرة تقريباً، كما ارتفع سعر السكر إلى نحو ١٢ ألف ليرة سورية.

كما شهدت أسعار البن والمنظفات زيادات متفاوتة، وكل بائع يحدد السعر حسب مزاجه، بينما ارتفعت أسعار الخضار والفواكه بشكل متقلب، حيث تراوح سعر كيلو الخيار بين ٨ و١٢ ألف ليرة بحسب النوعية، ووصل سعر كيلو الدراق إلى نحو ١٥ ألف ليرة سورية. كما سجلت أسعار البيض ارتفاعاً كبيراً حيث بلغ سعر الطبق حوالي ٣٣-٣٥ ألف ليرة سورية، مع ارتفاع أسعار الفروج أيضاً نتيجة توقف استيراد الفروج المجمد وعجز الإنتاج المحلي عن تغطية الطلب، بالإضافة إلى موجة الحر الشديدة التي ضربت المنطقة الأسبوع الماضي وأدت إلى خسائر كبيرة في قطاع الدواجن، مما تسبب في تراجع الإنتاج.

وحسب مراقبين، تراوحت نسبة الزيادة في مختلف أسواق المدينة بين ١٧ و٢٢٪ خلال فترة قصيرة، كما تختلف الأسعار من تاجر إلى آخر في نفس السوق. ومع صرف الرواتب مؤخراً، وجد المواطنون أنفسهم أمام موجة غلاء جديدة، إذ تبخرت أي زيادة سريعة في الدخل لتصبح مجرد رقم على الورق، قبل أن تصرف، بينما الأسعار واصلت الارتفاع دون أي تدخل حكومي لضبطها أو كبح توقعات التضخم. تأتي هذه الزيادات في الوقت الذي استمرت فيه تصريحات بعض الوزراء بالتأكيد على عدم وجود ارتفاع في الأسعار أو أعباء معيشية إضافية، وهو ما يرفضه الواقع الفعلي حيث تتآكل قدرة المواطن الشرائية بسرعة.

ويشير خبراء اقتصاديون إلى أن زيادة الرواتب الأخيرة وزيادة السيولة في السوق، التي كانت محدودة في يد شريحة كبيرة من المواطنين، ساهمت في زيادة الطلب على السلع والمواد، في حين بقي المعروض محدوداً نسبياً، في ظل اقتصاد هش وضعف الإنتاج المحلي، وتراجع قيمة الليرة السورية مقابل الدولار، الذي تُسعر به السلع المستوردة والمواد الأولية، مما انعكس مباشرة على ارتفاع الأسعار في جميع أسواق مدن محافظة طرطوس، وأصبح الارتفاع وكأنه أمر حتمي لا يمكن تفاديه.

وقال المحامي ماجد الغانم من الدريكيش إن السبب الجوهري لهذا الانفلات السعري والفوضى غير المبررة هو التحول نحو اقتصاد السوق الحر في ظل غياب أي رقابة تموينية أو ضوابط صارمة، حيث ارتفعت أسعار المواد والسلع الغذائية يومياً وتحدد من قبل التجار دون حسيب أو رقيب، مستغلين الفراغ الرقابي لتحقيق أرباح غير مشروعة على حساب المواطنين المفقرين. وأضاف أن التجار أصبحوا يتحكمون في حركة السوق بطرق غير مبررة، مستغلين ضعف الرقابة الحكومية وسعيها للحفاظ على مصالح محددة دون النظر لمصلحة المواطن.

ورغم كل هذه الزيادات، فإن المعاناة الحقيقية تقع على المواطن المفقر الذي لا يستطيع تأمين احتياجاته الأساسية، في ظل سياسات اقتصادية حكومية عاجزة وقرارات غير مدروسة تزيد من الأعباء على كاهله. كما ساهم ارتفاع معدلات التضخم والتأخر الحكومي في تسديد رواتب موظفي القطاع العام في تدهور الوضع المعيشي في ريف الساحل السوري بشكل كارثي، مما دفع بعض المواطنين إلى بيع ممتلكاتهم لتأمين لقمة العيش.

ويؤكد الخبراء أن الحلول اليوم تتطلب تدخلات إسعافية عاجلة، إلى جانب إصلاحات هيكلية شاملة تعالج أسباب الفوضى الاقتصادية، لضمان حياة كريمة للمواطن السوري وتخفيف حدة الغلاء الذي يهدد استقرار الأسر والقدرة الشرائية للسكان في طرطوس ومحيطها.

دمشق تواجه أزمة أسماك.. ارتفاع الأسعار يضغط على الأسر

دمشق/ مرجانة إسماعيل

تشهد أسواق دمشق ارتفاعًا حادًا وغير مسبوق في أسعار الأسماك، ما شكل عبئًا كبيرًا على الأسر السورية، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وتراجع القدرة الشرائية. فقد تراوحت أسعار الأسماك بين ٦٠ و٨٠٠ ألف ليرة سورية للكيلو الواحد، بحسب النوع والجودة، حيث ارتفعت أسعار الأنواع النادرة بشكل قياسي، الأمر الذي دفع العديد من الأسر للاستغناء عنها واللجوء إلى اللحوم والدواجن كبدائل غذائية أساسية.

ويصف الأهالي هذه الأزمة بأنها «معاناة يومية» على موائدهم، أم أحمد تقول إنها لم تعد تتذكر آخر مرة تناولت فيها عائلتها السمك، فيما يشير أبو خالد إلى أنه كان يشتري كيلو السمك أسبوعيًا، لكنه أصبح الآن غير قادر على ذلك بسبب الأسعار المرتفعة بشكل مبالغ فيه.

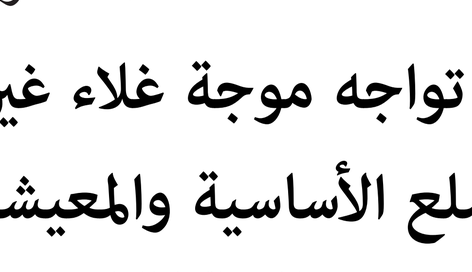

ويعود هذا الارتفاع إلى عوامل عدة، أبرزها انخفاض الإنتاج المحلي من الأسماك نتيجة تدهور قطاع الثروة السمكية وارتفاع تكاليف الصيد بسبب غلاء المحروقات، بالإضافة إلى تهريب الأسماك من مناطق أخرى وتلاعب بعض التجار بالأسعار، مما فاقم الأزمة وأدى إلى حالة من عدم استقرار السوق.

وتسعى الحكومة السورية إلى معالجة الأزمة عبر برامج لتعزيز الإنتاج المحلي، تشمل إنتاج ملايين الإصبعيات السمكية وتشجيع استزراع المسطحات المائية، بينما يبذل المجتمع المدني جهودًا لتقديم بدائل غذائية صحية وتعريف المواطنين بأهمية إدراج الأسماك ضمن نظام غذائي متوازن للحفاظ على صحتهم.

إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية لتخفيف الضغط عن الأسر، حيث يبقى توفير وجبة السمك تحديًا يوميًا للكثير من العائلات، ويأمل المواطنون في حلول طويلة الأمد تضمن استقرار الأسعار وإتاحة الأسماك بأسعار معقولة.

ويشكل ارتفاع أسعار الأسماك انعكاسًا واضحًا لتدهور قطاع الثروة السمكية في سوريا، ما يهدد التراث الغذائي المحلي ويستدعي تضافر جهود الجهات الرسمية والمجتمع المدني لإعادة الاستقرار إلى السوق وضمان توفير الأسماك بشكل مستدام لجميع المواطنين.

أصحاب البيوت البلاستيكية في الساحل السوري يواجهون الخسارة وسط ارتفاع التكاليف

تقرير/ يوسف علي

يواجه أصحاب البيوت البلاستيكية في الساحل السوري تحديات متزايدة خلال الموسم الزراعي الحالي، تهدد استمرارهم في العمل الزراعي، في ظل ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية وتراجع مردود المبيعات، ما دفع العديد منهم إلى حافة الخسارة.

ويشير المزارعون إلى أن أسعار المستلزمات الأساسية، من بذور وأسمدة ومواد تعقيم ونايلون، سجلت ارتفاعاً غير مسبوق، فيما انخفضت أسعار المنتجات في الأسواق نتيجة فتح باب استيراد السلع المماثلة محلياً. ويضاف إلى ذلك ارتفاع أجور النقل، ما يجعل أرباحهم غير كافية لتغطية تكاليف الإنتاج.

ويؤكد المزارعون أن التغيرات المناخية فاقمت من معاناتهم، حيث تسبب الجفاف بتلف المحاصيل، فيما يؤدي الصقيع وغياب الوقود الزراعي المدعوم للتدفئة إلى تدمير البيوت البلاستيكية ومحتوياتها، دون أي دعم أو تعويض من الجهات الرسمية.

وفي غياب الوحدات الإرشادية الزراعية، يعتمد المزارعون على خبراتهم الشخصية في مكافحة الآفات والأمراض النباتية، ما يزيد من المخاطر التي تهدد إنتاجهم.

ويقول أحمد علي، من قرى ريف اللاذقية: نعمل طوال الموسم ونصرف مبالغ كبيرة على البذور والأسمدة والنايلون، لكن عندما نصل إلى السوق نجد أن الأسعار لا تكفي حتى لتغطية تكاليفنا. نحن نخسر بدل أن نربح».

من جهته، أضاف سالم سليمان من ريف سهل الغاب: «تعاقب الجفاف والصقيع والحرارة والبرودة دمر عدداً كبيراً من البيوت البلاستيكية في منطقتنا، ولم نتلق أي دعم لصيانتها وسط غلاء فاحش في أسعار أدوات الصيانة».

ويشير خالد المحمد من ريف اللاذقية إلى أزمة التسويق، قائلاً: «الوسيط يأخذ نسبة كبيرة من المحصول، ونحن مضطرون لإرسال بضاعتنا إلى أسواق المدن بتكاليف مرتفعة للنقل. لو كان هناك منفذ بيع مباشر، لكان وضعنا أفضل بكثير».

ويعاني المزارعون من هيمنة الوسطاء على عملية التسويق، وارتفاع تكاليف النقل، ما يزيد من صعوبة تحقيق أرباح عادلة.

ويطالب أصحاب البيوت البلاستيكية الجهات الرسمية بتوفير المستلزمات الزراعية بأسعار الكلفة، ومنع استيراد المحاصيل المماثلة المنتّجة محلياً، وتأمين منافذ بيع مباشرة تضمن أسعاراً عادلة، مشددين على أن هذه المطالب تمثل الحد الأدنى للحفاظ على استمرارية العمل الزراعي وضمان الأمن الغذائي المحلي.

دمج جامعتي حلب الحرة وحلب.. خطوة نحو توحيد التعليم أم تهديد للاستقلالية؟

حلب/ خالد الحسين

تواجه الأوساط الأكاديمية في سوريا قراراً مصيرياً أثار جدلاً واسعاً وتساؤلات عميقة حول مستقبله وتداعياته. فبعد سنوات من العمل في ظروف استثنائية، تلوح في الأفق بوادر دمج جامعة حلب الحرة مع جامعة حلب التابعة الحكومة السورية الانتقالية، في خطوة يرى فيها البعض بارقة أمل لتوحيد جهود التعليم العالي، بينما يراها آخرون تهديداً مباشراً لاستقلالية الأكاديميين والكوادر التدريسية.

تأسست جامعة حلب الحرة في ظروف استثنائية لتكون بمثابة بديل أكاديمي لطلاب المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السابق، لقد تميزت الجامعة ببرامجها الأكاديمية التي حاولت أن تكون مستقلة عن المناهج الحكومية، وخاصة في بعض التخصصات التي كانت تركز على قضايا الثورة السورية وواقعها.

وقد سعت الجامعة، رغم كل الصعوبات، إلى توفير التعليم العالي والحفاظ على استمرارية المسار الأكاديمي لمئات الطلاب الذين لم يكن بمقدورهم الالتحاق بالجامعات الحكومية.

وفي المقابل، تُعد جامعة حلب من أعرق الجامعات السورية وأكبرها، وتخضع لإدارة الحكومة، وتتميز بوجود برامج أكاديمية متنوعة وكوادر تدريسية ذات خبرة واسعة.

أثار قرار الدمج، الذي لم يتم الإعلان عنه بشكل رسمي من قبل جميع الأطراف المعنية، جدلاً واسعاً بين الأكاديميين والطلاب. يرى مؤيدو الدمج أنه خطوة ضرورية لتوحيد المناهج الدراسية، وتقليل الفروقات بين المستويات التعليمية، بالإضافة إلى استثمار الموارد البشرية بشكل أفضل. كما يُعتقد أن الدمج قد يسهّل على الطلاب الحصول على شهادات معترف بها دوليًا، مما يفتح لهم آفاقًا أوسع في سوق العمل، ويعزز فرصهم في استكمال دراساتهم العليا في الخارج.

من ناحية أخرى، يرى معارضو الدمج أن هذه الخطوة قد تؤدي إلى فقدان استقلالية جامعة حلب الحرة، التي تميزت بكونها منبراً أكاديمياً حراً، بعيداً عن القيود السياسية. هناك مخاوف حقيقية من أن تؤدي هذه الخطوة إلى تسييس العملية التعليمية، وخاصة وأن جامعة حلب تخضع لإدارة الحكومة السورية. كما أن هناك مخاوف أخرى من أن يؤثر الدمج على وضع الكوادر التدريسية في الجامعة الحرة، واحتمال عدم الاعتراف بشهاداتهم أو خبراتهم، مما قد يؤدي إلى استبعادهم من العملية التعليمية أو إجبارهم على الخضوع لشروط قد لا تناسبهم.

التحديات اللوجستية والإدارية

يشير مراقبون إلى أن عملية الدمج ستواجه العديد من التحديات اللوجستية والإدارية. فدمج مؤسستين أكاديميتين مختلفتين في الهيكل الإداري والمناهج الدراسية ليس بالأمر السهل، ويتطلب جهوداً كبيرة لتنظيم العملية وضمان سلاسة انتقال الطلاب والأساتذة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مخاوف من أن يؤثر الدمج على التنوع الأكاديمي، وأن يتم فرض مناهج دراسية موحدة لا تراعي خصوصية كل جامعة، خاصة تلك التي كانت تركز على قضايا وطنية وإنسانية.

وفي هذا السياق، تبقى الأنظار متجهة نحو الطلاب والكوادر التدريسية، الذين ينتظرون توضيحات رسمية حول مصيرهم الأكاديمي والمهني. فهل سيتم الاعتراف بشهاداتهم؟ وهل سيتمكنون من مواصلة مسيرتهم التعليمية دون عوائق؟ وهل ستُتاح لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم بحرية؟ هذه الأسئلة تُثير قلقاً مشروعاً، خاصة وأن الحلول المطروحة لم تكن واضحة بما يكفي لطمأنة جميع الأطراف.

وفي الوقت الذي يسود فيه هذا الجدل، يرى بعض الخبراء أن الدمج قد يكون خطوة حتمية، وأن الأهم هو كيفية إدارته وتحديد شروطه. فهم يدعون إلى إشراك جميع الأطراف المعنية، من أساتذة وطلاب وإداريين، في عملية وضع خطة الدمج، لضمان أن تكون هذه الخطوة في مصلحة التعليم العالي، وليس أداة لفرض سيطرة سياسية أو إدارية. وفي النهاية، يبقى السؤال الأبرز: هل سيتمكن الدمج من تحقيق الأهداف المرجوة من توحيد الجهود وتحسين الجودة، أم أنه سيؤدي إلى المزيد من التعقيدات والتحديات، ويُفقد الطلاب والأكاديميين حريتهم واستقلالهم؟ هذا ما ستكشف عنه الأيام القادمة، وسط آمال وطموحات، ومخاوف وهواجس.

أزمة مياه الشرب في الحسكة... معاناة مستمرة ونقص حاد يهدد حياة السكان

الحسكة/ مجد محمد

ما زالت أزمة المياه في محافظة الحسكة مستمرة، حيث يعاني سكان المدينة من نقص حاد في مياه الشرب منذ فترة طويلة، ما يؤثر على حياتهم اليومية وصحتهم، وسط عجز الإدارة الذاتية عن إيجاد حلول جذرية لهذه الأزمة المتفاقمة، التي تفاقمت بشكل كبير بعد سيطرة الاحتلال التركي على مدينة رأس العين وإيقاف محطة علوك المائية.

تعتبر محطة علوك المصدر الرئيسي لمياه الشرب في الحسكة، وتزود المدينة بكميات كبيرة من المياه التي تعتمد عليها ملايين السكان، ومع توقف هذه المحطة بعد العمليات العسكرية، علق سكان الحسكة في أزمة لم يشهدوا مثلها منذ سنوات طويلة، ويعتمد الأهالي الآن على الصهاريج الخاصة لجلب المياه، حيث تضاعفت أسعار المياه بشكل كبير، لتصل في بعض الأحيان إلى مستويات لا يمكن للعديد من الأسر تحملها.

الآثار الاقتصادية للأزمة تظهر جلية في العديد من القطاعات، فقد تأثرت الأنشطة التجارية بشكل كبير، خاصة المطاعم والمخابز التي تعتمد على المياه في عملياتها اليومية، كما عانت المزارع من نقص المياه، مما أدى إلى خسائر كبيرة في المحاصيل الزراعية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ما زاد من معاناة المواطنين ورفع معدلات الفقر والبطالة في المحافظة.

على الجانب الصحي، حذر خبراء من تفاقم الأوضاع بسبب نقص المياه، حيث باتت الأمراض المرتبطة بسوء النظافة وتلوث المياه تهدد السكان، خصوصاً الأطفال وكبار السن، كما أن غياب المياه الكافية يؤثر على عمليات التنظيف والتعقيم، مما يزيد من احتمالية انتشار الأوبئة.

بالإضافة إلى ذلك، تعاني المؤسسات التعليمية والصحية من نقص حاد في المياه، مما يؤثر على تقديم الخدمات الأساسية للسكان، ويعرقل جهود الكوادر الطبية والتربوية في أداء مهامهم بفعالية.

وتشير تقارير إلى أن الأزمة ليست فقط نتاج نقص المياه، بل أيضاً نتيجة للسياسات والتدخلات الخارجية التي تؤثر على المنطقة، حيث تتهم الإدارة الذاتية الحكومة التركية بالمسؤولية عن الأزمة، بسبب عدم السماح بإعادة تشغيل محطة علوك، مما جعل المدينة تعيش حالة طوارئ مستمرة.

في محاولة للتخفيف من الأزمة، قامت بعض المنظمات الإنسانية بتقديم مساعدات مائية محدودة، لكن هذه الجهود تبقى غير كافية أمام حجم المشكلة التي تتطلب تدخلات دولية عاجلة وضغط سياسي لإعادة تشغيل المحطة وضمان وصول المياه إلى كافة السكان بشكل مستدام.

ورغم معاناة السكان، أعلنت الإدارة الذاتية عن خطط مؤقتة لتوفير مصادر مياه بديلة، منها حفر آبار جديدة ومحاولة إصلاح بعض شبكات المياه المتضررة، ولكن هذه الحلول تبقى على مستوى محدود ولا تلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وأكد مسؤولون محليون أن التحديات الأمنية والسياسية تعيق تنفيذ مشاريع ضخمة لإعادة تأهيل قطاع المياه.

من جانبها، طالبت منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني بضرورة تدخل دولي لإيجاد حل سريع ومستدام، مشددة على أن المياه حق أساسي من حقوق الإنسان يجب تأمينه لجميع السكان بدون تمييز.

كما أصدرت عدة جهات دولية بيانات تدين إيقاف محطة علوك وتدعو تركيا إلى السماح بإعادة تشغيلها، معتبرة أن استمرار الأزمة يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق المدنيين في المنطقة.

في المقابل، لم تصدر السلطات التركية أي تصريحات رسمية تفصيلية حول هذه الأزمة، ما يفاقم من حالة الغموض حول مستقبل المياه في الحسكة.

ومع استمرار الأزمة، يبقى السؤال الأبرز: إلى متى ستبقى الحسكة تعاني من هذا الوضع؟ وهل ستنجح الجهود المحلية والدولية في إيجاد حل عاجل يمنع تفاقم الكارثة الإنسانية؟

الجفاف يهدّد موسم التفاح في مصياف.. قصص من قلب المعاناة الزراعية

حماة/ جمانة الخالد

في بساتين التفاح الممتدة على تلال مصياف، حيث يلتقي التراب بالسماء، تتجسد معاناة المزارعين في ظل جفاف غير مسبوق. هذا العام، لم يكن موسم التفاح كما اعتاد عليه الفلاحون؛ فقد بدأ القطاف مبكرًا، وتراجعت الإنتاجية، وتدهورت الجودة، لتتحول الأرض التي كانت مصدر رزقهم إلى شاهد على الخسائر.

في قرية كفر كمرة، بدأ محمود سرور، صاحب بستان تفاح، موسم القطاف قبل موعده المعتاد بأسبوعين. يقول محمود: «الجفاف الشديد وارتفاع درجات الحرارة دفعانا للقطاف المبكر. الثمار صغيرة الحجم، والنضج غير متوازن، والجودة تراجعت بشكل ملحوظ». هذا التوقيت المبكر للقطاف كان محاولة لتفادي المزيد من الخسائر، لكن النتائج كانت محبطة.

تواجه المنطقة تحديات إضافية تتمثل في ندرة الأدوية الزراعية والأسمدة. يوضح محمود: «الأسعار ارتفعت بشكل كبير، والكميات المتوفرة قليلة. اضطررنا لتقليص كميات الأسمدة، مما أثر سلبًا على جودة التفاح وكمياته». هذه الصعوبات جعلت المزارعين في وضع حرج، بين تراجع الإنتاج وارتفاع التكاليف.

رغم هذه التحديات، هناك بوادر أمل في مجال التسويق. يشير محمود إلى أن «التجار بدأوا يأتون مباشرة إلى البساتين لشراء التفاح، ما خفف من اعتمادنا على الوسطاء ورفع من أسعار البيع المباشر». هذا الانفتاح على الأسواق المحلية قد يساعد في تحسين الوضع المالي للمزارعين، لكنه لا يعوض الخسائر الكبيرة التي تكبدوها.

في قرية التموزة، الوضع مشابه. يقول محمد حسن، رئيس الجمعية الفلاحية في القرية: «الموسم كان ضعيفًا والنوعية غير جيدة بسبب حجم الثمار وقلة الإنتاج». هذه التصريحات تعكس الواقع المرير الذي يعيشه المزارعون في المنطقة، حيث الجفاف وسوء الأدوية الزراعية كان لهما الأثر الأكبر في تدهور المحصول.

أما في بلدة حرمل، فقد كانت الأضرار أكثر وضوحًا. «الأشجار لم تكن قادرة على تحمل الحرارة المرتفعة، والثمار تشوهت قبل أن تنضج»، يقول أحد المزارعين. هذه الخسائر جعلت العديد منهم يفكرون في قطع الأشجار بعد قطافها، لاستخدامها كوقود للتدفئة، في خطوة تعكس حجم الأزمة التي يواجهونها.

في ظل هذه الظروف، يبقى المزارعون في مصياف يأملون في تدخل الجهات المعنية لتقديم الدعم اللازم. لكن حتى الآن، لا توجد حلول جذرية لهذه المشكلة.

مدارس درعا بين الترميم والتسرب.. عام دراسي يبدأ بثقل الأزمات

درعا/ رجاء مختار

مع بدء العام الدراسي يوم الأحد الحادي والعشرين من أيلول، تتنفس محافظة درعا بأمل وخوف معًا. الأمل في أن يكون هذا العام أفضل من الذي سبقه، والخوف من أن تبقى كثير من المشاكل بدون حلول عملية، وخصوصًا في قطاع التعليم الذي يعد من الأكثر تضررًا خلال سنوات النزاع. الواقع في درعا يختزن أرقامًا وشهادات تُظهر أن المعاناة أكبر من أن تُختصر بمدارس مدمَّرة أو نقص معلمين فقط.

أول ما تستوقفك الأرقام الموثقة رسميًا وعلى لسان العاملين والمواطنين: درعا تضم نحو ٩٦٠ مدرسة، منها ١١ مدرسة مدمّرة بالكامل، و٧٦ تحتاج إلى ترميم جزئي إنشائي، بينما هناك حوالي ٤٣٠ مدرسة بين الخفيفة والمتوسطة في الأضرار. معظمها في الريف، في بلدات مثل غصم، الشجرة، ومحجة.

بدأت المحافظة تنفيذ ما يُعرف بالمشروع الأول لمرحلة ترميم المدارس المتضررة، حيث تم اختيار دفعة أولى من ١٦٠ مدرسة من بين المدارس التي تحتاج إلى إصلاحات. الحملة الأهلية "أبشري حوران" تمثل أحد محاور الدعم، إلى جانب مساهمات محلية ومنظمات مثل مجلس كنائس الشرق الأوسط ومنظمة "رحمة بلا حدود".

غير أن هذه الجهود رغم أهميتها لم تكفِ لسد الفجوة الواسعة في قدرة المدارس على استيعاب الطلاب، خصوصًا مع عودة بعض النازحين من السويداء إلى درعا واستقرارهم مؤقتًا في مدارس. أنباءً وردت خلال الأيام الماضية أن ٥٢ مدرسة في ريف درعا الشرقي تُستخدم حاليًا لإيواء العائلات النازحة من السويداء، معظمها في حالة تحتاج إلى تأهيل وتجهيز لاستقبال العملية التعليمية بشكل لائق. هذه المدارس مُهمِّل سكانها بالإخلاء قبل انطلاق العام، دون توفر بدائل سكنية كافية لهم.

من جهة أخرى، تسرب الطلاب من التعليم ما زال ظاهرة بارزة في المحافظة. تقرير صادر عن درعا ٢٤ يفيد بأن عدد المدارس التي خرجت عن الخدمة في المحافظة يصل إلى ١٢٦ مدرسة حسب ما ورد في إحصاءات مديرية التربية. في العام الدراسي ٢٠٢٢–٢٠٢٣ سجّلت الوزارة نسبة تسرب بلغت حوالي ٤٫٢٨٪ على مستوى مواد التعليم الإلزامي، مقارنة بـ ٣٫٩٨٪ في العام الذي قبله، ما يعني ارتفاعًا طفيفًا لكن مهمًا في ظل تراجع موارد الأسر وتفاقم الأوضاع الاقتصادية. حالات التسرب مرتبطة غالبًا بصعوبة توفر وسائل النقل، أو توزيع المدارس، أو أن المدارس التي تعمل – رغم استمرارها – تفتقر إلى عدد كافٍ من المعلمين أو أن التجهيزات غير مناسبة.

أحد المعلمين في بلدة غصم، وهو من المشاركين في عمليات الترميم، يقول إن مشكلة المقاعد غير كافية، والسبورات تالفة، والنوافذ بها ثقوب أو غير مغلقة بإحكام، ناهيك أن بعض الفصول تفتقر لأبواب أو للنوافذ مما يجعلها غير آمنة أو قابلة للاستخدام خلال الطقس الشتوي أو الأمطار. يعزو البعض ذلك إلى تأخر التوريد أو إلى نقص الموارد المالية لتجهيز المدارس بعد الترميمات الأساسية.

من الأسر ذات العائلات النازحة من السويداء، تقول سمية العلي المقيمة في مدرسة ثانوية داعل إن "إيجار منزل أصبح يفوق الطموح"، وإنهم لا يستطيعون الانتقال من المدرسة إلى بيت للإيجار بميزانية قليلة. وبالتالي حتى إن أُجبرت المدرسة النازحة على الإخلاء، فإن الأسر تفتقر لبدائل. مدير تربية درعا، محمد الكفري، أكد لعن بلدي أن هناك دراسة لإيجاد مراكز إيواء بديلة، لكن حتى الآن لم تُنفَّذ بالكامل، خصوصًا أن الترميم يُعطّل فيه الكثير من الإجراءات البيروقراطية، ويُمارَس على دفعات متقطعة.

الاتجاه المحلي في درعا يبذل جهودًا ملحوظة – المدارس والمجالس المحلية والمعلمين والأهالي يشاركون في حملات التنظيف، الدهان، إصلاح النوافذ، وترميم ما يمكن من المرافق الخارجية – كالساحات والأسوار. لكن هذا لا يعفي الجهات الحكومية من مسؤوليتها في توفير دعم أوسع، وتوفير ميزانيات صيانة مستمرة، وتوزيع مستلزمات التعليم الأساسية (مقاعد، سبورات، كتب) بالإضافة إلى البنى التحتية – كهرباء، مياه، مراحيض.

من المهم أن يُنظر إلى الترميم ليس فقط كمأوى وصيانة للمباني، بل لضمان استمرارية التعليم، ولمنع مزيد من التسرب. فعندما تفتقر المدرسة إلى الأثاث أو المقاعد أو يكون الفصل مكتظًا جدًا، حينها تفقد العملية التعليمية قيمتها في عيون كثير من الطلاب والأسر. وكذلك، عندما يُستخدم الفصل كمسكن للنازحين دون تنظيفه أو تصليحه قبل بداية العام، فإن ذلك يخلق إحساسًا بأن التعليم هو آخر أولوياتهم.

أما على المستوى المالي، فقد أعلنت محافظة درعا عن بدء المرحلة الأولى من مشروع لترميم ٢٠٠ مدرسة من بين نحو ٧٣٠ مدرسة متضررة في المحافظة. تقديرات تلفزيون سوريا مثّلت أن عدد المدارس المتضررة (كليًا أو جزئيًا) يصل إلى هذه الأرقام. بحسب المصادر، الحملة الأهلية "أبشري حوران" تسعى إلى جمع تمويل يقدر بحوالي ١٢ مليون و٢٠٠ ألف دولار، لتغطية الترميمات اللازمة في قطاع التعليم.

وسط هذا الواقع، مدارسُ كثيرةٌ ما تزال بلا أثاثٍ كافٍ، بلا تجهيزات لوجستية جيدة، أو حتى مراحيض عاملة والمياه. في بعض المدارس لا توجد سبورات جديدة، أو المقاعد مكسورة، أو تم استبدالها مؤقتًا بأخشاب مهترئة. في بلدة الفرافرة مثلاً، أخبر بعض أولياء الأمور أن أولادهم سيبدؤون الدراسة في صفوف لا تحتوي إلا القليل من المقاعد، وبعضها يجلس على الأرض. هذه الحالات تؤكد أن الترميم مهما كان مهمًا، ما يزال هناك فراغ كبير في تأثيث المدارس وتجهيزها للعمل اليومي بكرامة.

يبدو أن محافظة درعا أمام عام دراسي يحمل عبئًا كبيرًا: من استيعاب الطلب المتوقع، إلى إعمار بناها التحتية التعليمية، وضمان أن كل طالب يستطيع الحضور إلى فصل دراسي لائق، لا فصول متداعية ولا نقص في الأساسيات. إذا ما نجحت الجهود المحلية والدعم الحكومي والدولي، فقد يكون هناك تحسّن ملموس، وإن لم يحدث سريعًا فقد يخسر التعليم في درعا مزيدًا من الأجيال.

مكبّات النفايات في حمص.. معاناة يومية وصراع مع الروائح والأمراض

حمص/ بسام الحمد

في شوارع وأحياء مدينة حمص، يواجه السكان أزمة بيئية متفاقمة تهدد حياتهم اليومية وصحتهم: مكبّات النفايات العشوائية التي تملأ الأحياء والمناطق السكنية. الروائح الكريهة، انتشار الحشرات والقوارض، وتلوث الهواء والمياه، كلها عناصر تجعل من هذه المكبّات مصدر قلق دائم للمواطنين، الذين يشعرون بأن بيئتهم تتدهور أمام أعينهم بلا حل واضح.

في حي الزهراء، إحدى أكثر المناطق كثافة سكانية في حمص، يروي أبو خالد معاناته اليومية: «كل صباح أستيقظ على روائح كريهة تطغى على كل شيء. الأطفال لا يستطيعون اللعب خارج المنزل، والحشرات تملأ المكان، من الصعب حتى فتح النوافذ للتهوية.» أبو خالد ليس وحده؛ العديد من سكان الحي يشتكون من تزايد المشاكل الصحية المرتبطة بالنفايات، مثل الربو والحساسية الجلدية، وكذلك انتشار الحشرات الناقلة للأمراض مثل البعوض والذباب.

أما في ريف حمص الشمالي، فالوضع أكثر خطورة، حيث تقع قرية السعن الأسود على مقربة من أحد أكبر مكبات النفايات. يقول أبو محمود، أحد سكان القرية: «المكب قريب جدًا من بيوتنا، لا يفصل بيننا وبينه سوى ٥٠٠ متر. الهواء ملوث، والأمراض انتشرت بين الأطفال وكبار السن. لا نقدر على التمتع بالحديقة أو حتى الجلوس أمام المنزل دون أن تشم رائحة القمامة.» ويضيف أبو محمود أن بعض الأهالي اضطروا لنقل أطفالهم إلى أحياء أخرى بعيدًا عن المكب لتجنب المشاكل الصحية، بينما يضطر البعض الآخر لتحمل الوضع رغم مخاطره.

تعود جذور هذه المشكلة إلى نقص البنية التحتية لإدارة

النفايات، وقلة الوعي البيئي بين بعض المواطنين، الذين يقومون بإلقاء القمامة في الشوارع أو بالقرب من المناطق السكنية. هذا السلوك يزيد من انتشار المكبّات العشوائية ويضاعف حجم المشكلة. في الوقت نفسه، يواجه عمال النظافة صعوبات كبيرة، حيث لا تتوفر لديهم المعدات الكافية لجمع النفايات بانتظام أو التخلص منها بطريقة آمنة.

أم خالد، امرأة تعيش في حي الخالدية، تقول إن النفايات أصبحت تهدد حياتهم اليومية: «قبل أسبوع انفجر جزء من المكب بسبب تراكم الغازات الناتجة عن المواد العضوية. كان صوت الانفجار عاليًا، وأصيب أحد الجيران بحروق بسيطة، لكن الخوف الأكبر هو استمرار هذه المكبّات بلا أي حل.» هذه الحوادث تؤكد على المخاطر الكبيرة التي تنتظر السكان، خاصة الأطفال وكبار السن الذين هم الأكثر عرضة للأمراض.

الأمر لا يقتصر على المناطق الحضرية فقط؛ ففي القرى المحيطة بحمص، تواجه المكبّات العشوائية مشكلة مشابهة، حيث يقيم بعض السكان مكبات صغيرة بالقرب من الطرق والمزارع. يقول مزارع من قرية الصالحية: «لقد أصبحت الروائح جزءًا من حياتنا اليومية، والمياه المستخدمة لري المحاصيل باتت ملوثة أحيانًا بسبب تصريف النفايات القريبة من الحقول.» هذه التصريحات تعكس تأثير المكبات على الزراعة والاقتصاد المحلي، مما يزيد من الضغوط على الأسر.

الحكومة؛ أعلنت عن بعض المحاولات لمعالجة المشكلة، مثل حملات تنظيف مؤقتة وإقامة مكبات رسمية بعيدة عن التجمعات السكانية، لكن هذه الإجراءات غالبًا ما تكون محدودة النطاق وذات أثر قصير المدى. المواطنون يقولون إن الحل يحتاج إلى خطة متكاملة تشمل التوعية البيئية، تشديد الرقابة على رمي النفايات، تحسين آليات جمع النفايات، وإقامة مرافق معالجة صحية للنفايات الصلبة.

في حي الوعر، أحد أكثر الأحياء كثافة سكانية، يقول شاب يدعى سامر: «حتى عندما نحاول التخلص من النفايات بشكل منظم، نلاحظ أن الشاحنات لا تأتي بانتظام، أو تتأخر لعدة أيام، فتتراكم النفايات وتصبح مصدرًا للروائح والحشرات. نحتاج إلى حل جذري وليس مؤقت.» هذه المشكلات اليومية تؤكد أن أزمة النفايات ليست مجرد مسألة جمال المدينة، بل قضية صحة عامة وبيئة مستدامة.

بينما يستمر السكان في مواجهة هذه المشكلة، يبقى السؤال الأكبر: كيف يمكن تحويل إدارة النفايات في حمص من عملية روتينية جزئية إلى نظام مستدام يحمي صحة المواطنين ويحافظ على البيئة؟ السكان، من شباب وكبار وأطفال، يعانون يوميًا من هذه الأزمة، ويؤكدون أن حياتهم اليومية تتأثر بشكل مباشر بالمكبّات العشوائية.

في نهاية المطاف، فإن معالجة مشكلة مكبات النفايات في حمص تتطلب تكاتف الجهود بين الجهات الحكومية والمجتمع المحلي، توفير موارد مناسبة للنظافة والتخلص الآمن من القمامة، وتعزيز ثقافة الوعي البيئي لدى المواطنين. فقط من خلال هذه الجهود يمكن لحمص أن تتنفس هواء نظيفًا، وتتحول مكبّات النفايات من تهديد دائم إلى نظام إدارة نفايات مستدام يحافظ على الصحة العامة ويعيد للمدينة جمالها وراحة سكانها.